LUISS
Mediterranean Platform
School of Government

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

LDTF
LIBYA DEVELOPMENT TRUST FUND
الصندوق الاستئماني لتنمية ليبيا

unimed
Unione delle Università del Mediterraneo
Mediterranean Universities Union
Union des Universités de la Méditerranée
إتحاد الجامعات المتوسطية

منتدى البحوث الاقتصادية للشباب الليبي

تصورات شبابية حول الاقتصاد الليبي

سبتمبر 2025

منصة المتوسط – جامعة لويس 2025 ©
فيلا إميلياني 14، 00197 روما، إيطاليا
الهاتف: 5052 8522 06 (+39)
الموقع الإلكتروني: https://mp.luiss.it

إعداد التقرير:
عمر شعيرة
عبد الكريم السكوري

البحوث:
عبد الوهاب محمد
عبد الكريم فرجاني
أحمد شنبر
الشريف أحمد
إسراء بن نايل
إيناس سيف الناصر
خولة عبد الله
لبنى المستاري
محمد الهادي
طه أبو قصيصه
فاطمة المرتضى

مشاركون آخرون:
منى علي
حمزة أبو غولة

إخلاء مسؤولية

هذا العمل نتيجة جهود فريق منصة المتوسط – جامعة لويس بناءً على مساهمات المشاركين في منتدى البحوث الاقتصادية للشباب الليبي. وقد تم تمويل البرنامج بواسطة البنك الدولي عبر صندوق ائتمان ليبيا للتنمية. يجب التأكيد أن الآراء والمفاهيم والاستنتاجات المقدمة في هذا العمل ليست بالضرورة تلك التي يتبناها فريق منصة المتوسط أو البنك الدولي.

لا تتحمل منصة المتوسط ولا البنك الدولي مسؤولية دقة البيانات الواردة في هذا العمل. كما أنه ليس هناك أي تأييد ضمني للمعلومات المستخدمة في البحث من قِبل منصة المتوسط أو البنك الدولي فيما يتعلق بأي موضوع بحثي محدد في هذه النشرة.

ما لم يتم ذكر خلاف ذلك، تستخدم الصور للأغراض التوضيحية فقط، وتم أخذها من كتاب "ظلال ليبيا: التناقضات والأمل والقدرة على الصمود" من إنتاج البنك الدولي (2024). ص. 13: © حسام قشبور؛ ص. 19: © علي القللي؛ الغلاف وص. 35: © طه جواشي.

حقوق الطبع والنشر والتراخيص:

تخضع المواد الموجودة في هذا العمل لقوانين حقوق الطبع والنشر. نظرًا لرغبة كلٍّ من منصة المتوسط والبنك الدولي في تشجيع انتشار المعرفة، يمكن إعادة إنتاج هذا العمل، بشكل كامل أو جزئي، لغايات غير ربحية بشرط إسناد المصدر كاملاً.

فهرس المحتويات

كلمة تمهيدية 4

1. مقدمة 6

2. الناس والمجتمع 7

1.2 ما الذي يسبب هجرة العقول في ليبيا؟ 7

2.2 من التعليم إلى البطالة 9

3.2 نحو نمو اقتصادي شمولي 14

3. الاقتصاد والخدمات 19

1.3 ما هي التحديات التي يواجهها رواد الأعمال في ليبيا؟ 19

2.3 هل يمكن أن يصبح جنوب ليبيا مركزًا للطاقة الشمسية؟ 21

3.3 واقع التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية 22

4.3 من نفايات إلى موارد 25

4. المؤسسات والحياة العامة 27

1.4 صناديق الثروة السيادية كأداة لتحقيق العدالة بين الأجيال 27

2.4 كيف يمكن لمقاربة "الموازنة التشاركية" أن تساهم في تمكين الشباب؟ 29

3.4 التكلفة الخفية للوقود الرخيص 31

5. تأملات ختامية حول الاقتصاد الليبي 34

كلمة تمهيدية

الأصدقاء والزملاء الأعزاء،

يسعدني أن أشارككم المنتج النهائي لمنتدى البحوث الاقتصادية للشباب الليبي. لقد عززت تفاعلاتي المتكررة مع الشباب الليبي في مختلف أنحاء البلاد إيماني العميق بقدرتهم وإمكانياتهم لتشكيل مستقبل أفضل لبلادهم.

ورغم أن ليبيا بلد غني بالإمكانيات، فإنها تحتاج إلى شبابها كي يؤمنوا بهذا المستقبل الذي يمكن أن يفتح أمامهم آفاقاً جديدة. وتشير معدلات البطالة المرتفعة بين الشباب وظاهرة الهجرة إلى ضعف الثقة وغياب الفرص التي يواجهها الشباب في ظل التحديات الراهنة. إن الاستثمار في الشباب وتسخير طاقتهم الإبداعية ومواهبهم أمر حاسم لمواصلة ليبيا طريقها نحو التعافي والنمو.

غالباً ما يجد الشباب الليبي أنفسهم محرومين من فرص المشاركة الفعلية في النقاشات السياسية التي ترسم حاضرهم ومستقبلهم. ومنحهم منصة للتعبير عن أولوياتهم هو جوهر هذا المنتدى، وهي مبادرة طورها فريق البنك الدولي بالتعاون مع منصة المتوسط – جامعة لويس واتحاد الجامعات المتوسطية.

تشكل قضايا العمل، والإدماج الاجتماعي، والتنمية الاقتصادية المستدامة محاور رئيسية في موضوعات البحوث التي اختارها المشاركون، وهي قضايا نتفق في البنك الدولي على أهميتها لمستقبل ليبيا. ونأمل أن تحظى باهتمام صانعي السياسات والشركاء الدوليين.

أود أن أتوجه بالشكر الخالص لجميع المشاركين في المنتدى على التزامهم، وأعبر عن تقديري العميق لفريق منصة المتوسط – جامعة لويس الذي أسهم بدعمه المتواصل في نجاح هذه المبادرة المشتركة.

هنريت ڤون كالتنبورن-ستاتشو
الممثلة المقيمة للبنك الدولي في ليبيا

فوق: مشاركون في مشروع YERF خلال ورشة عمل عُقدت في تونس في الفترة من 9-10 أبريل 2024، برفقة خبراء من مختلف دول المتوسط وشركاء صندوق ائتمان ليبيا للتنمية (LDTF).

أسفل: عرض المشارك الشريف لبحثه حول الموازنة التشاركية باعتبارها أداة لتمكين الشباب خلال ورشة العمل.

1. مقدمة

تقع ليبيا في موقع استراتيجي على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، عند ملتقى طرق أفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، وتتمتع بموارد طبيعية غنية، مما يمنحها إمكانيات اقتصادية هائلة. إلا أن أكثر من عقد من الانتقال الصعب جعل هذه الإمكانيات غير مستغلة إلى حد كبير. فقد أدت الانقسامات وانعدام الأمن وضعف الاستقرار وغياب الاستثمار العام إلى تحديات وخسائر كبيرة في معظم القطاعات.

ومع كل هذه التحديات، يبقى الشباب أهم ثروة وطنية. فحوالي 50% من السكان دون سن الثلاثين، ما يجعلهم عاملاً حاسماً في تقرير مستقبل ليبيا. ومنح هؤلاء الشباب دوراً وصوتاً في تحديد الطريق إلى الأمام أمر لا غنى عنه.

يمثل منتدى البحوث الاقتصادية للشباب مشروعاً للبنك الدولي نُفذ بواسطة منصة المتوسط – جامعة لويس، بالشراكة مع اتحاد جامعات المتوسط. كان الهدف منه بناء منصة شاملة للشباب الليبي للتفكير والمساهمة في النقاش حول مستقبل الاقتصاد الليبي. وقد أتاح المشروع للمشاركين من مختلف أنحاء البلاد تطوير مهارات البحث والحوار السياسي، إلى جانب إنجاز أبحاث فردية حول موضوعات اختاروها بأنفسهم، وعرض رؤاهم بشأن التحديات والفرص الاقتصادية.

إن هذا التقرير هو حصيلة جهود الباحثين الشباب. فهو يكمل الدراسات الاقتصادية التي أجراها البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى من خلال تسليط الضوء على منظور الشباب الليبي. وفي الوقت نفسه، يسعى أيضًا لتجاوز القصور المحتمل لدى المؤسسات الدولية في الانخراط العميق في المسائل المحلية وذلك بإدراج رؤى وتجارب الشباب الليبي مباشرةً في الجهود البحثية الحالية لدعم فهم أكثر تماسكًا للصورة الاقتصادية المتغيرة لليبيا.

يغطي التقرير اثنا عشر موضوعاً بحثياً موزعة على ثلاثة محاور: الناس والمجتمع؛ الاقتصاد والخدمات؛ والمؤسسات والحياة العامة. يقترح التحليل نقاط دخول محتملة لعلاج هذه القضايا ذات الأولوية وكيف يمكن لهذه الحلول توجيه ليبيا نحو طريق التنمية الاقتصادية المستدامة. تقدم النتائج نظرة ثاقبة لما يعتبره جيل الشباب أهم التحديات الملحة ويمكن أن تكون مؤشرات مهمة لصناع السياسات أثناء تصميم واستجابة سياساتهم.

وتقترح التحليلات الواردة نقاط دخول محتملة لمعالجة الأولويات، وكيف يمكن لذلك أن يوجه ليبيا نحو مسار للتنمية الاقتصادية المستدامة. وتشكل النتائج مؤشراً مهماً لصانعي السياسات أثناء تصميم أو تعديل استجاباتهم.

هذا التقرير النهائي هو ثمرة تعاون وثيق بين فريق منصة جامعة لويس البحر الأبيض المتوسط والمشاركين الليبيين. وقد بدأت العملية بإعداد مذكرات بحثية أولية، تمت مراجعتها وصياغتها في صورة نهائية لتُقدَّم في صيغة تقرير سياساتي.

2. الناس والمجتمع

يقع رأس المال البشري في صميم أي استراتيجية وطنية للتنمية، ولا سيما في سياقات الانتقال السياسي والهشاشة الاقتصادية. وفي ليبيا، فإن فعالية واستدامة أي إصلاح اقتصادي واجتماعي ترتبط بقدرة الدولة على تمكين مواطنيها وحشد طاقاتهم، ولا سيما الشباب والنساء والفئات المهمشة[1]. فمنذ عام 2011، واجهت البلاد تحديات هيكلية عميقة: اقتصاد ريعي يعتمد اعتماداً مفرطاً على النفط، وسوق عمل مجزأ، وبيئة صراعية أعاقت النمو الشامل وقلّصت الفرص المتاحة أمام شرائح واسعة من المجتمع. وقد أدى ذلك إلى اتساع الفجوة بين الإمكانات المتوقعة والنتائج الفعلية لرأس المال البشري.

وفي الوقت نفسه، تُظهر التركيبة السكانية في ليبيا أن هناك فرصة ملحّة للإصلاح ومصدراً للضغط. فالشباب يشكّلون ما يقرب من نصف السكان وأكثر من 40% من قوة العمل.[2] وهم الفئة الأكثر ديناميكية وتعليماً، لكنهم أيضاً الأكثر تعرضاً للبطالة والإقصاء من عملية صنع القرار. أما النساء، اللواتي يشكّلن بدورهن نحو نصف السكان، فما زلن يواجهن عوائق في مجالات التوظيف والتمويل والمشاركة العامة، على الرغم من وجود تشريعات وتزايد المبادرات المحلية الرامية إلى تعزيز تمكينهن.

وقد شهدت السنوات الأخيرة بروز جيل جديد من الشباب المدني الواعي، المنخرط في ريادة الأعمال، والمجتمع المدني، وتقديم الخدمات العامة، وتعزيز المساواة وتكافؤ الفرص، لا سيما في سوق العمل. ومع ذلك، فإن غياب الاستثمارات الموجَّهة في بناء المهارات، وضعف الإصلاحات المؤسسية، وغياب سياسات شاملة، يهدّد بعدم قدرة ليبيا على الاستفادة من إمكانيات رأس مالها البشري. وتظهر بالفعل عواقب ضعف الاستثمار في مظاهر مثل هجرة العقول، وعدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وإقصاء مجموعات اجتماعية أساسية مثل المهاجرين والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتطرح هذه التحديات أسئلة ملحّة حول مستقبل البلاد: ما شكل العقد الاجتماعي الذي سينبثق من هذه المرحلة؟ وما نوع الاقتصاد الذي يمكن بناؤه في سياق تغادر فيه الكفاءات البلاد وتكافح فيه شرائح واسعة من المجتمع من أجل إيجاد موطئ قدم لها في سوق العمل؟

يجمع هذا القسم خمس أوراق بحثية تستكشف أبعاداً أساسية لتحديات رأس المال البشري في ليبيا: أحمد شنبر يدرس دوافع وآثار هجرة العقول المستمرة، مسلّطاً الضوء على مغادرة الشباب والمهنيين بحثاً عن الفرص وأيضاً كردّ فعل على نظام لا يشملهم؛ لبنى المستاري وموسى كوري يتناولان الاختلالات البنيوية في الجامعات الليبية والتعليم العالي بوجه عام، وكيفية إعداد الخريجين بشكل أفضل لسوق العمل؛ محمد الهادي يبرز التحديات التي يواجهها المهاجرون وكيفية إدماجهم في الاقتصاد بما يدعم النمو بعيداً عن النفط؛ وفاطمة المرتضى تستعرض التحديات والفرص المماثلة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة.

1.2. ما الذي يسبب هجرة العقول في ليبيا؟

لطالما كانت ليبيا وجهة جاذبة للعمل بفضل ثروتها النفطية ومشاريعها التنموية الطموحة. غير أن الاضطرابات السياسية والاقتصادية خلال الخمسة عشر عاماً الماضية قلبت هذه الصورة، ودَفعت بالكثير من الكفاءات الليبية إلى الخارج. إن استمرار هجرة الشباب المتعلمين والمهنيين يمثل استنزافاً خطيراً لرأس المال البشري، مما يضعف إنتاجية البلاد ويعرقل آفاق التنمية الوطنية.

[1] UNESCWA, "Human Capital, Youth and Women Empowerment, and the Integration of Militant Forces" (UNESCWA, 2021).

[2] المرجع نفسه.

هذه الظاهرة لا تعود فقط لأسباب اقتصادية، بل هي مرتبطة أيضاً بزيادة التحديات الهيكلية مثل الانقسام المؤسسي وضعف آفاق الحراك الاجتماعي-الاقتصادي. وبالنسبة لكثير من الشباب الليبيين، فإن قرار مغادرة البلاد نابع من شعور متزايد بخيبة الأمل تجاه نظام لا يوفر لهم مسارات فعلية للفرص أو المشاركة.[3] إن الهجرة هنا مدفوعة بعوامل سياسية واقتصادية واجتماعية.

أحد أبرز دوافع هجرة العقول هو تدهور البيئة الاقتصادية، والذي أضعف جودة واستقرار الوظائف. فالمشكلات المزمنة مثل تأخير دفع الرواتب، وارتفاع معدلات البطالة، وضعف فرص المسارات المهنية المستقرة دفعت العديد من الكفاءات إلى البحث عن عمل في الخارج.[4] كما أن ضعف تنمية القطاع الخاص يزيد الطين بلة، إذ لا يوظف سوى نحو 14% من القوى العاملة، ولا يحظى بالدعم التشريعي أو الحوافز المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أو المبادرات الريادية.[5] ومع الأزمات المالية المتكررة، يجد الشباب المتعلمون أنفسهم أمام خيارات محدودة للحصول على وظائف آمنة وذات جدوى داخل البلاد.

عدم الاستقرار السياسي هو عامل رئيسي آخر يغذي هجرة العقول. فمنذ عام 2014، انقسمت البلاد بين إدارتين متنافستين في الشرق والغرب، مما خلق خللاً مؤسسياً كبيراً. كما أن النزاع المسلح وضعف الحوكمة وتكرار القمع جعل من الصعب على الكفاءات أن تتصور مستقبلاً مستقراً في ليبيا.[6] وبناء عليه، اختار الكثيرون المغادرة سعياً وراء ظروف أكثر أماناً وتوقعاً. الطبيعة المستمرة لهذا الانقسام قوضت قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها وأضعفت ثقتهم في المؤسسات العامة، خصوصاً الشباب.[7]

إلى جانب العوامل الاقتصادية والسياسية، تسهم الظروف الاجتماعية الأوسع في هذه الظاهرة. فليبيا تعاني من ضعف الخدمات العامة، مع محدودية الوصول إلى تعليم ورعاية صحية ونقل وبنية تحتية موثوقة[8]. كما أن الشباب غالباً ما يتم تهميشهم أو تجاهلهم في مواقع العمل، حيث يغيب التقدم القائم على الجدارة بسبب المحسوبية وضعف الدعم المؤسسي. هذا التهميش الاجتماعي يعزز تصور أن مغادرة البلاد هو الخيار الوحيد لتحقيق الطموحات المهنية والشخصية.

أثرت هجرة العقول مباشرة على القطاع الخاص، لا سيما في قطاعي الصحة والتعليم. فالبلاد تعاني من نقص حاد في الأطباء والممرضين، إذ أن نسب الأطباء إلى عدد السكان أقل بكثير من المتوسط العالمي.[9] وبالمثل، فإن انخفاض عدد المعلمين المؤهلين أضعف قطاع التعليم وأثر سلباً على جودة التدريس والنتائج التعليمية بشكل عام[10].

صندوق 1. الخلاصات الرئيسية بشأن هجرة العقول

يجب أن تتناول جهود ليبيا نحو التنمية المستدامة ظاهرة هجرة العقول. فاستمرار هجرة الكفاءات أضعف الإنتاجية وبطّأ النمو الاقتصادي. ورغم أن التحويلات المالية من الخارج توفر بعض الدعم الاقتصادي، إلا أنها لا تعوض الخسائر طويلة الأمد الناتجة عن فقدان أفضل الكفاءات. معالجة الظاهرة تتطلب سياسات تستهدف تحسين ظروف العمل، ضمان الاستقرار السياسي، وتقديم حوافز مجزية للكفاءات للبقاء. كما أن تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص أمر أساسي لخلق فرص عمل أكثر جاذبية وتحسين جودة الحياة.

[3] Mustafa Fetouri, "Libya: No Country for Young," WRMEA, January 25, 2024.
[4] Motaz Wanis, "Libyan Migration: In Search of a Livelihood or in Search of Safety?" Andalou Agency, September 3, 2023.
[5] Abderrahim Kaouther and Yasmine Eita, Libya Country Brief 2021-2022 (African Development Bank, 2022).
[6] المرجع نفسه.
[7] المرجع نفسه.
[8] Jacqueline Zaher, "The Chaos of War Is Emptying Libya of Its Distinguished Minds and Talents," Al-Sharq al-Awsat, May 18, 2022.
[9] Rema Fellani, "The Covid-19 Pandemic Highlights the Inadequacy of Sebha's Healthcare Services," Policy Brief (European University Institute, May 2021).
[10] Joseph Kamanga, "Educational Challenges in Libya," Broken Chalk, May 23, 2023.

2.2. من التعليم إلى البطالة

ما الذي يعيق الجامعات الليبية؟

يواجه قطاع التعليم العالي الليبي عدة تحديات تقوض قدرته على تقديم تعليم نوعي والتكيف مع المعايير الأكاديمية العالمية. ومنذ عام 2011، تعرّض هذا القطاع لعرقلة شديدة بسبب الصراع الطويل الأمد وتدهور الوضع الأمني العام[11]. وإضافة إلى انقطاع الدراسات الأكاديمية، تراوحت تداعيات عدم الاستقرار بين نقص أعضاء هيئة التدريس وزيادة ملحوظة في الغش وتزوير الشهادات والتعليم القائم على الربح[12]. ويضاف إلى ذلك سوء البنية التحتية وضعف ضمان الجودة وغياب الإصلاحات النظامية[13].

إن الإرث المستمر للنظام ما قبل عام 2011 الذي أعطى الأولوية للامتثال الأيديولوجي على حساب الصرامة الأكاديمية، لا يزال يقيد التعليم والابتكار. ونتيجة لذلك، جاءت ليبيا باستمرار بين أدنى المراتب عالمياً في جودة التعليم. فوفقاً لتقرير التنافسية العالمية، احتلت ليبيا المرتبة 110 من أصل 111 في عام 2008[14]، والمرتبة 121 من أصل 121 في عام 2014[15]. ولذلك، دخل قطاع التعليم الليبي مرحلة ما بعد الثورة مثقلاً بإرث من ضعف التفكير النقدي واعتماد أساليب ومناهج تربوية قديمة[16]، مما أبرز الإلحاح في معالجة كل من الحواجز الهيكلية والثقافية أمام الإصلاح التعليمي.

وفي محاولة لمواجهة هذه المشكلات الطويلة الأمد وتحسين النظام، أدخلت حكومات ليبية مختلفة ثلاثة تدابير رئيسية للسياسات تهدف إلى إصلاح التعليم العالي. أولاً، وأكثرها وضوحاً، كان التوسع السريع في الجامعات العامة، حيث ارتفع العدد الإجمالي للمؤسسات من 13 في عام 2014 إلى 29 في عام 2024، بهدف تحسين الوصول إلى التعليم العالي في جميع أنحاء البلاد[17]. ثانياً، اتبعت الحكومة سياسة التوطين، فألغت معظم برامج المنح الدراسية الخارجية في محاولة لتعزيز المؤسسات المحلية وتقليل الاعتماد على التعليم بالخارج[18]. وأخيراً، في عام 2022، قامت الدولة أيضاً بإصلاح مركز المناهج التعليمية في محاولة لتحسين الجودة الأكاديمية، وأدخلت مراجعات على المناهج في المراحل الأساسية والمتوسطة والمتقدمة[19].

ورغم أن هذه السياسات حاولت معالجة أوجه الضعف الهيكلية وتحسين نظام التعليم العالي، إلا أنها نُفذت بطريقة عشوائية، دون تخطيط كافٍ، وافتقرت إلى الاستمرارية، مما أدى فقط إلى تغييرات هامشية، وفي بعض الحالات إلى تراجع وارتباك[20]. فعلى سبيل المثال، كان التوسع في عدد الجامعات في بعض الحالات جزءاً من تنافس بين البلديات أو وسيلة لتوظيف السكان المحليين كأعضاء هيئة تدريس، وهو ما أدى في كثير من الأحيان إلى انخفاض جودة التعليم[21]. وبالمثل،

---

[11] المرجع نفسه.

[12] Issa Ramadan Makhlouf, "Obstacles to University Education in Libya from the Perspective of Faculty Members (University of Benghazi as a Model)," JAGSRSS No. 8 (June 2023).

[13] Libya Initiative Team, "Do More Universities Mean Better Education for Young Libyans?," MEDirections (blog), January 25, 2022.

[14] Michael Porter and Klaus Schwab, "The Global Competitiveness Report 2008-2009," Insight Report (World Economic Forum, 2008).

[15] Klaus Schwab and Xavier Sala-i-Martín, "The Global Competitiveness Report 2014–2015," Insight Report (World Economic Forum, 2014).

[16] "Libya Restart: A Journey Analysis" (Mediterranean Universities Union (UNIMED), 2020).

[17] Libya Initiative Team, "Do More Universities Mean Better Education for Young Libyans?"

[18] "Ministry of Higher Education and Scientific Research of the Government of National Unity's," Page Post, Facebook, August 8, 2021.

[19] "Al-Weba: Forming Committees to Address Major Errors in School Curricula," Bawabat Al-Wasat, May 29, 2023.

[20] Libya Initiative Team, "Do More Universities Mean Better Education for Young Libyans?"

[21] المرجع نفسه.

فإن القرار بإلغاء برامج الدراسة في الخارج وتوطين الدراسات أُعلن بشكل متسرع للغاية، مما أثار إضرابات واحتجاجات في الأوساط الأكاديمية، وهو ما هدد بتقويض عام دراسي كامل آخر[22].

محاولات رقمنة التعليم

يبقى الاعتماد المحدود على التكنولوجيا الحديثة في الجامعات الليبية عائقاً رئيسياً أمام تحسين جودة التعليم. ففي حين أصبحت التكنولوجيا جزءاً أساسياً من التعليم الجامعي على مستوى العالم، لا تزال العديد من الجامعات في ليبيا متأخرة في تبني هذه الأدوات.

بدأت الجهود الأولى لليبيا نحو التعليم الرقمي في عام 2009 مع إطلاق مشروع التعلم الليبي من قبل وزارة التعليم، لكنه لم يتحقق أبداً، على الرغم من محاولة لإحيائه في عام 2014 بمشاركة الشركة الأيرلندية ريفر ديب إنترناشونال[23]. وفي عام 2015، أطلقت مؤسسة واحات التقنية بوابة ليبيا للتعلم الإلكتروني، التي قدمت محتوى عبر الإنترنت متماشياً مع المنهج الوطني ومكّنت التفاعل الافتراضي بين المعلمين والطلاب[24]. تلا ذلك في عام 2019 إطلاق منصة أدرس، وهي منصة رقمية توفر دروساً مصورة لطلاب المدارس من الصف الأول حتى الصف الثاني عشر، مما ساعد على سد الفجوات التي سببتها الصراعات وقلة التعليم الحضوري[25]. ورغم أن هذه البرامج كانت خطوات أولى جيدة، إلا أنها لم تمتد إلى طلاب التعليم العالي.

ومع بداية جائحة كوفيد-19 في عام 2020، قدمت وزارة التعليم التعلم الإلكتروني على مستوى البلاد – من خلال تجريب منصات رقمية، ودروس مسجلة، وصفوف عبر الإنترنت – مما شكّل أول دفعة كبيرة نحو الرقمنة رغم تحديات البنية التحتية[26]. وفي عام 2022، استضافت جامعة طرابلس مؤتمراً حول التعلم الذكي، وأعلنت الوزارة خطة لاستخدام الذكاء الاصطناعي لتحسين التعلم التكيفي. وفي العام نفسه، ذكر تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن 108 مشاريع في 28 موقعاً نُفذت في ليبيا لتحفيز التحول الرقمي في التعليم العالي[27]. ورغم أن البلاد أنجزت شبكة ألياف ضوئية تغطي جميع الجامعات الليبية، إلا أن مبادرات التعليم الرقمي لم تُحدث بعد تغييرات جوهرية في نظام التعليم العالي[28].

هل يُقبل التعليم الرقمي أم يُرفض؟

لا يزال العديد من الليبيين مترددين بشأن دمج التعلم الإلكتروني في التعليم العالي، ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على طرق التدريس التقليدية وضعف الوعي بفوائد التعليم الرقمي[29]. ويضاف إلى هذا الشك نقص الموارد وانعدام الثقة في جودة التعلم عبر الإنترنت[30]. إذ تُظهر بيانات الاستطلاع أن 71% من الطلاب لم يسبق لهم التواصل مع أعضاء هيئة

[22] المرجع نفسه.

[23] Salah Mabruk and Salma Almasrite, "Challenges of implementing e-learning in Libyan educational institutions during crises (Corona pandemic) 'A theoretical study,'" 2020.

[24] See: School.ly – Libyan E-learning Platform, https://www.school-ly.com/.

[25] See: Addrus E-Learning, https://addrus.com/.

[26] Mabruk and Almasrite, "Challenges of implementing e-learning in Libyan educational institutions during crises (Corona pandemic) 'A theoretical study.'"

[27] UN Libya, "Stronger Foundations for Development," Annual Report, 2022.

[28] "Higher Education Adopts Strategic Plan to Employ Artificial Intelligence in Higher Education Institutions," **Libyan News,** December 16, 2024.

[29] Mabruk and Almasrite, "Challenges of implementing e-learning in Libyan educational institutions during crises (Corona pandemic) 'A theoretical study.'"

[30] Ahmed Aljamal et al., "Digital Transformation in Arab Higher Education Institutions: The Reality, Challenges, and Future Approaches" (Federation of Arab Scientific Research Councils, September 2023).

التدريس عبر الإنترنت، وأكثر من نصف الأساتذة لم يتفاعلوا مع الطلاب من خلال البريد الإلكتروني أو وسائل أخرى[31]. وغالباً ما يقتصر التفاعل عبر الإنترنت على تبادل الملفات أو تقديم الواجبات، بدلاً من تعزيز المشاركة الأكاديمية الفعلية[32].

وعلى الرغم من أن بعض الجامعات الليبية مثل جامعة طرابلس (الفتح سابقًا) وجامعة بنغازي (قاريونس سابقًا) والأكاديمية الليبية للدراسات العليا قد أنشأت بنية أساسية رقمية أساسية، بما في ذلك الوصول إلى الإنترنت ومعامل الحاسوب، إلا أنها لا تزال تعتمد بشكل كبير على طرق التدريس التقليدية وجهاً لوجه، وبالتالي تفتقر إلى أي خيارات للتعلم الرقمي[33]. وهكذا، يظل اعتماد تكنولوجيا التعليم الرقمي بطيئاً، وتعيقه كل من القيود المتعلقة بالبنية التحتية والتحديات المؤسسية الأعمق. فالعديد من أعضاء هيئة التدريس يفتقرون إلى المهارات الرقمية اللازمة لتقديم تعليم فعال عبر الإنترنت، إذ لم إلا يتلق القليل منهم تدريباً كافياً على استخدام التكنولوجيا في التدريس[34].

وبالإضافة إلى ذلك، يبقى مفهوم التحول الرقمي غامضاً أو يُساء فهمه لدى العديد من الأكاديميين في ليبيا، مما يؤدي إلى التردد والمقاومة للتغيير. وتتعقد هذه المقاومة أكثر بسبب الديناميات الداخلية بين الأقسام والتسلسل التنظيمي غير الواضحين، مما يساهم في محدودية دمج التعلم الإلكتروني في التعليم العالي الليبي[35]. وكما هو الحال في العديد من البلدان في مسار التنمية، فإن مسار ليبيا نحو الإصلاح الرقمي سيتطلب ليس فقط بنية تحتية أفضل، بل أيضاً تحولاً ثقافياً في كيفية تقديم التعليم وفهمه.

دراسة حالة: كليات الاقتصاد

هناك انفصال مقلق بين مخرجات التعليم وقدرة سوق العمل على الاستيعاب. ولنأخذ كليات الاقتصاد في ليبيا كمثال. تضم هذه الكليات عادة مجالات دراسة مثل الإدارة العامة، والمالية، والاقتصاد العام .وتشكل هذه التخصصات معاً الجزء الأكبر من التعليم العالي وتستقطب أكبر نسبة من طلاب المرحلة الجامعية في ليبيا.

إلا أن كليات الاقتصاد في ليبيا تواجه فجوة كبيرة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل. أحد أسباب ذلك أن المناهج الحالية تعتمد بشكل كبير على طرق التدريس النظرية وتفتقر إلى التوافق مع معايير التوظيف الحديثة، خصوصاً في المجالات التقنية والعملية. ونتيجة لذلك، غالباً ما يكافح الخريجون بسبب ضعف مهارات الحاسوب والمعرفة الرقمية في سوق عمل يتطلبها.

ورغم أن نسبة الالتحاق الجامعي بلغت 6.7% من السكان[36][37] – أي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 2–3% – إلا أن الفجوة بين التعليم الأكاديمي ومتطلبات سوق العمل خلقت تحديات هائلة أمام الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و25 عاماً وهم يحاولون دخول سوق العمل[38]. وقد أدى ذلك إلى أزمة بطالة مقلقة، إذ جاءت ليبيا في المرتبة الثالثة

[31] Salah Abdel Salam Do and Salma Almisrati, "E-Management as an Approach to Improving the Quality of Higher Education Institutions in Libya: A Theoretical Study of Pioneering Arab and Foreign Experiences in This Field.," Journal of Pure & Applied Sciences 20, no. 3 (February 24, 2021): 11–20.

[32] المرجع نفسه.

[33] Mabruk and Almasrite, "Challenges of implementing e-learning in Libyan educational institutions during crises (Corona pandemic) 'A theoretical study.'"

[34] المرجع نفسه.

[35] Mohamed Gombri and Munir Aladl, "Digital Transformation in Higher Education Institutions" (Libyan Academy for Postgraduate Studies, Janzour, Anodal), May 19, 2024.

[36] "Ministry of Higher Education and Scientific Research of the Government of National Unity's."

[37] حوالي 465 ألف طالب.

[38] World Bank, "Labor Market Dynamics in Libya" (World Bank, 2015).

عالمياً – مع معدل بطالة عام بلغ 19% في عام 2014، و48% مذهلة بين الشباب[39]. يضاف إلى ذلك التفضيل الساحق للتوظيف في القطاع العام، حيث يستهدف 75% من الباحثين عن عمل وظائف حكومية[40].

لم تفعل الجامعات الكثير لسد هذه الفجوة؛ فمعظمها لم يُحدث برامجه لتعكس احتياجات السوق، ولم ينشئ مسارات فعالة للتوظيف أو فرص التدريب[41]. علاوة على ذلك، فإن ضعف التنسيق بين الجامعات وأصحاب العمل جعل الطلاب معزولين عن فرص العمل الحقيقية. وقد تفاقم الوضع منذ صراع عام 2011، الذي عطل استمرارية الدراسة، وأدى إلى خروج أعضاء هيئة التدريس الأجانب، وقلّص أكثر جودة التعليم. وأصبح أصحاب العمل الآن يعطون الأولوية للتجربة العملية على المؤهلات الرسمية، حيث أبلغت 30% من الشركات عن صعوبة في العثور على خريجين ليبيين مؤهلين، مما يبرز الحاجة الملحة إلى إصلاح تعليم الاقتصاد[42].

صندوق 2. الخلاصات الرئيسية بشأن مسار التعليم إلى التوظيف

تقدم النقاط المطروحة أعلاه، إلى جانب بعض الحلول المقترحة، دروسًا مهمة لتحسين مسار الانتقال من التعليم إلى التوظيف في ليبيا. فإعادة تنشيط مشاريع التنمية المعلقة مع التركيز على العمالة الوطنية قد تولّد فرص عمل سريعة. كما يمكن للجهات المستقلة، خارج إطار وزارة التعليم العالي، دعم الاستراتيجيات طويلة الأمد وضمان استمراريتها رغم التغيرات السياسية.

من المهم كذلك توجيه الطلاب نحو المجالات الصاعدة مثل التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية، كونها أكثر توافقًا مع متطلبات سوق العمل الحالي. ويُعدّ إحياء برامج التدريب للخريجين بقيادة وزارة العمل خطوة أساسية لسد الفجوات المهارية. وأخيرًا، تظل الحاجة قائمة إلى خارطة طريق واضحة لإصلاح برامج ومناهج التعليم العالي بما يواكب احتياجات سوق العمل المستقبلية.

[39] المرجع نفسه.
[40] المرجع نفسه.
[41] المرجع نفسه.
[42] المرجع نفسه.

فوق: غالبًا ما تختار رائدات الأعمال قطاعات مرتبطة بالأدوار التقليدية للمرأة. ينطبق ذلك على عائشة، التي تملك وتدير متجرًا لتصميم فساتين الزفاف.

3.2. نحو نمو اقتصادي شمولي

العمال المهاجرين في وضع هشاشة

مع امتداد 1,700 كيلومتر من الحدود الساحلية، تُعد ليبيا واحدة من أهم نقاط العبور للمهاجرين غير النظاميين القادمين من الدول العربية المجاورة ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بفضل ثروتها النفطية وقربها من أوروبا. وفي السنوات الأخيرة، أدت الحدود المفتوحة لليبيا، وعدم الاستقرار السياسي، والطلب على العمالة منخفضة التكلفة، إلى خلق ظروف تستمر في جذب المهاجرين غير النظاميين من دول تواجه نزاعات أو صعوبات اقتصادية. وإلى جانب البحث عن فرص العمل، يرى العديد من المهاجرين في ليبيا معبراً رئيسياً للوصول إلى أوروبا، مما يغذي أكثر فأكثر تدفقات الهجرة. وقد أفاد برنامج مصفوفة تتبع النزوح (DTM) التابع للمنظمة الدولية للهجرة بوجود ما مجموعه 761,322مهاجراً من 44 جنسية مختلفة في 100 بلدية ليبية حتى يوليو 2024[43].

يواجه الاقتصاد الليبي تحديات كبيرة في تدريب الأفراد بشكل كافٍ لتلبية احتياجات سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى اعتماد متزايد على العمالة الأجنبية الماهرة. وبذلك، يلعب العمال المهاجرون دوراً أساسياً في الاقتصاد من خلال سد النقص في اليد العاملة في قطاعات غالباً ما يتجنبها العمال المحليون، مثل الزراعة والبناء والخدمات المنزلية. وبينما تفضل بعض الشركات توظيف العمال الأجانب لمهاراتهم وأخلاقيات عملهم في بيئات أكثر تنظيماً، فإن الغالبية العظمى من المهاجرين يواجهون صعوبات كبيرة في إيجاد عمل في القطاع الرسمي، وبالتالي يضطرون إلى العمل عبر قنوات غير رسمية[44]. إن انتشار العمل غير الرسمي بهذا الشكل يحدّ من حمايتهم القانونية ويعمّق هشاشتهم في ظل أوضاعهم غير المستقرة أصلاً[45].

يعاني معظم المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين في ليبيا من ظروف معيشية صعبة ويكافحون لتلبية احتياجاتهم الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، والإقامة، والمواد غير الغذائية، والمياه، وخدمات الصرف الصحي والنظافة[46]. كما أن الصعوبات المالية وارتفاع تكاليف السلع والخدمات تزيد من تعقيد حياتهم اليومية. فعلى سبيل المثال، أقل من نصف المهاجرين في ليبيا لديهم مصدر دخل ثابت من عمل دائم. ويساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة بينهم، مما يفاقم من صعوباتهم الاقتصادية[47]. بالإضافة إلى ذلك، غالباً ما يكون المهاجرون عرضة لهجمات أو اعتداءات من قبل الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية[48].

السياسات والعوائق أمام دمج العمال المهاجرين

تكشف السياسات الليبية الأخيرة بشأن الهجرة عن توتر متزايد بين المقاربات الأمنية والبراغماتية المرتبطة بسوق العمل . فمن جهة، عززت الدولة موقفها الصارم تجاه استقرار المهاجرين على المدى الطويل، ولا سيما عبر القانون رقم 24 لسنة 2023[49]. ويعكس هذا كلاً من الضغوط الشعبية والمخاوف الأمنية الوطنية، حيث يُنظر إلى الهجرة من منظور أمني. ومن جهة أخرى، تشير مبادرات أخرى إلى نهج أكثر براغماتية، خاصة في ضوء اعتماد ليبيا الكبير على العمالة المهاجرة في قطاعات أساسية مثل الزراعة والبناء.

---

[43] International Organization for Migration, World Migration Report 2024 (United Nations, 2024).

[44] Thibaut Girault and Iyed Ghedamsi, "Crossing Borders, Building Livelihoods: The Insecure Economic Lives of Migrants in Libya" (Mixed Migration Centre, July 2024).

[45] المرجع نفسه.

[46] International Organization for Migration, World Migration Report 2024.

[47] Girault and Ghedamsi, "Crossing Borders, Building Livelihoods: The Insecure Economic Lives of Migrants in Libya."

[48] المرجع نفسه.

[49] "Combating the Settlement of Foreigners in Libya," Pub. L. No. Law No. 24 (2023).

وتشير التعاونات الأخيرة، مثل المشروع الزراعي الليبي–الإيطالي[50] والمؤتمر الوزاري حول دمج العمالة بدعم من الاتحاد الأوروبي[51]، إلى الاعتراف بالمساهمات الاقتصادية للمهاجرين. وتهدف هذه المبادرات إلى تحسين ظروف العمل، وإضفاء الطابع الرسمي على علاقات العمل، وتقليل الهشاشة المرتبطة بالتوظيف غير الرسمي. وبالمثل، فإن تسجيل اللاجئين السودانيين من قبل السلطات في الشرق يعكس تحولاً صغيراً ولكنه مهم نحو إدارة الهجرة عبر الإدماج بدلاً من الإقصاء[52].

ورغم هذه الخطوات الإيجابية، يظل دمج المهاجرين في ليبيا محدوداً للغاية بسبب السياسات التقييدية في معظمها، وضعف الحماية القانونية، وهشاشة الأوضاع الأمنية. فالإجراءات البيروقراطية الطويلة وغياب مسارات واضحة لسوق العمل يعقدان فرص العمل للعديد من المهاجرين، ويزيدان من الاستغلال وخطر الترحيل المستمر[53]. كما أن الانقسام المؤسسي بين السلطات في الشرق والغرب، جنباً إلى جنب مع السياسات غير المتسقة، يزيد من تعقيد جهود الدمج. ومن دون الحصول على التدريب أو التوجيه أو الخدمات الأساسية، فإن معظم المهاجرين غير قادرين على إيجاد عمل مستقر في ليبيا[54].

صندوق 3. الخلاصات الرئيسية بشأن العمال الماهجرين

يحمل نمو الاقتصاد الليبي فرصة أفضل لدمج العمال المهاجرين والاستفادة من مهاراتهم، لكن ذلك يتطلب سياسات هجرة واضحة. ويمكن أن يساعد تحسين مناخ الأعمال، وتبسيط البيروقراطية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي على خلق فرص عمل أكثر استدامة. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز الاندماج الاجتماعي وحق المهاجرين في العمل، من خلال برامج لتعليم اللغة والتوعية بالقوانين المحلية، يمثل خطوات أساسية نحو اقتصاد أكثر شمولاً واستقراراً.

معاناة الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا

في سياق الأزمة الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا، يظهر إقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة من سوق العمل كقضية حرجة، ولكنها غير مُعالجة بالشكل الكافي. ورغم أنهم يمثلون شريحة كبيرة من السكان تتراوح نسبتها بين 2.9 و14.3 في المائة[55]، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة ما زالوا يواجهون إهمالاً ممنهجاً في السياسات الاقتصادية. إن غياب السياسات الشاملة والبنية التحتية الملائمة يقوّض حقوق الأفراد ذوي الإعاقة ويضعف في الوقت نفسه التنمية طويلة الأجل في ليبيا من خلال تهميش فئة لديها إمكانات إنتاجية.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد الليبي لا يزال يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز، فإن فرص التوظيف المتاحة للأشخاص ذوي الإعاقة في جميع القطاعات الأخرى محدودة للغاية[56]. فلا توجد حصص فعلية لتخصيص وظائف لهم في الصناعات ذات القيمة العالية، كما أن بيئات العمل نادراً ما تشتمل على وسائل وصول مناسبة مثل المنحدرات أو

[50] Hanan Mohammed, "Libya, Italy Launch Project to Enhance Farming Employment of Migrants in Fezzan," Libya Update News, April 16, 2023.
[51] Kamel Abdallah, "Possible Effects: Integration of Migrants into the Libyan Labor Market," NCMES, December 17, 2023.
[52] "The Minister of Interior issues a decision regarding expatriate workers," Qanat Libya (blog), July 7, 2020.
[53] International Organization for Migration, World Migration Report 2024.
[54] Girault and Ghedamsi, "Crossing Borders, Building Livelihoods: The Insecure Economic Lives of Migrants in Libya."
[55] "International Day for Disabled Persons: Disabled Woman Campaigns for More Recognition and Equality," UNSMIL, December 3, 2022.
[56] Governing Body, "Biennial Report on the Implementation of the ILO Disability Inclusion Policy and Strategy (2020–23)" (Geneva: International Labour Organization, September 24, 2024).

المصاعد أو التقنيات المساعدة[57]. أما القطاعات العامة الأخرى مثل التعليم والصحة، فهي تعاني بدورها من نقص الموارد وضعف البنية التحتية، مما يقلل من قدرتها على دعم التوظيف الشامل. وإلى جانب ذلك، فقد أدى الصراع والانقسام السياسي إلى إضعاف قدرة المؤسسات الحكومية على تنفيذ سياسات فعّالة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما قلّص الاستثمارات الأساسية المخصصة لهم بنسبة تزيد على 40 في المائة[58].

ونتيجة لذلك، تم إلغاء أو تعليق العديد من برامج التدريب المهني في ليبيا[59]. فعلى سبيل المثال، أُجبر مركز بنغازي للتدريب المهني على الإغلاق وسط نقص التمويل وتدهور الوضع الأمني. إن غياب برامج التدريب المهني الموجهة للأشخاص ذوي الإعاقة قد خلق على وجه الخصوص فجوة في التدريب على المهارات التقنية في مجالات تكنولوجيا المعلومات، والحرف اليدوية، والمهام الإدارية، مما ترك العديد من العمال المحتملين خارج سوق العمل[60].

الدعم المقدم للأشخاص ذوي الإعاقة

تبقى الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا شكلية إلى حد كبير. فبينما ينص التشريع القائم على إلزام المؤسسات بتخصيص 5 في المائة من فرص العمل للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن آليات التنفيذ ضعيفة أو غير موجودة[61]. كما لا توجد هيئات رقابية محددة لضمان الامتثال، وتؤدي البيروقراطية إلى عرقلة أي تطبيق فعلي[62]. وتتفاقم هذه التحديات القانونية والمؤسسية بسبب الوصمة الاجتماعية .فلا تزال الصور النمطية السلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة واسعة الانتشار في ليبيا، وغالباً ما تكون متجذرة في الشفقة أو الشك في القدرات. وهذا يستمر في تثبيط التوظيف وتقليل فرص المشاركة الاقتصادية الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة.

في السنوات الأخيرة، اتخذت حكومة الوحدة الوطنية بعض الخطوات لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج مالية وفرص عمل ومبادرات للتنقل. شملت هذه البرامج منحة الزواج، التي خصصت 500 منحة بقيمة 50,000 دينار ليبي لكل منها مع إعطاء الأولوية للأشخاص ذوي الإعاقة[63]. كما شملت إعانة تغطي 50 في المائة من تكلفة السيارات للأشخاص ذوي الإعاقات الحركية[64]. وفي مجال التوظيف، جرت محاولات لتفعيل القانون الذي يفرض تخصيص 5% من وظائف القطاع العام للأشخاص ذوي الإعاقة، مما أدى إلى توظيف بعضهم في مؤسسات حكومية وقطاع النفط[65]. وفي شرق ليبيا، رتبت السلطات المحلية رحلات علاجية خارجية، شملت إرسال مجموعات من ذوي الإعاقات الدائمة إلى كرواتيا[66].

وقد تدخلت منظمات المجتمع المدني لسد بعض الفجوات التي تركتها المؤسسات العامة. فجمعيات مثل زهرة الشمس أو جمعية الحرية في شرق ليبيا تنظم حملات توعية، وتدفع نحو تطبيق القوانين المتعلقة بالإعاقة، وتقدم خدمات تعليمية واقتصادية محدودة. كما أن المنظمات الدولية لعبت دوراً كبيراً. فعلى سبيل المثال، قدمت اليونيسف دعماً نفسياً

---

[57] المرجع نفسه.

[58] UN-ESCWA, "The Economic Cost of the Conflict in Libya," September 2021.

[59] المرجع نفسه.

[60] Soaad Abdullah Al-Akouri, "The role of higher education in providing the skills required by the Libyan labor market," Conference Paper (Ajdabiya University, November 2019).

[61] Mohamed Ibrahim, "On their International Day... How do people with disabilities live in Libya?" Al-Shahid Al-Libiyya News (blog), December 3, 2023.

[62] المرجع نفسه.

[63] See: "Information and Documentation Center," Ministry of Social Affairs: https://msa.gov.ly/.

[64] "Mechanism for Distributing Vehicles for People with Disabilities," Pub. L. No. Resolution 411 (2022).

[65] "Joint statement by eleven civil society organizations in Libya on the International Day of Persons with Disabilities," Belaady (blog), December 4, 2023.

[66] "The General Command Sends the First Group of Permanently Disabled Wounded to Croatia for Treatment.," Libya Al-Hadath, January 18, 2024.

واجتماعياً وأجهزة مساعدة على الحركة لأكثر من 300 طفل من ذوي الإعاقة في عام 2023[67]. وساعدت منظمة الصحة العالمية (WHO) على إنشاء مراكز للتأهيل وتدريب الكوادر الطبية، مما حسّن الخدمات لنحو 400 شخص في عام 2022[68]. بالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) برامج الأطراف الاصطناعية والعلاج الطبيعي، حيث وزعت 150 طرفاً اصطناعياً في عام 2021[69]. وقد ساعدت هذه الجهود مجتمعة في سد فجوات حرجة في الدعم والرعاية الصحية، خصوصاً في ظل ضعف قدرة الدولة.

صندوق 4. الخلاصات الرئيسية بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة

تُبرز الجهود الرامية إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا دروساً رئيسية لتطوير السياسات الشاملة. ويجب أن يقترن تنفيذ القوانين بآليات رقابة قوية لضمان تطبيقها. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى سياسات جديدة لتعزيز إدماجهم في قطاعات مثل التعليم والرعاية الصحية والعمل. ومن الضروري أيضاً بناء قدرات الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج تدريبية متخصصة، مما سيحسن بدوره من وصولهم إلى سوق العمل. وبدرجة لا تقل أهمية، ينبغي تكييف البنية التحتية العامة لتلبية احتياجات الوصول، بما في ذلك الممرات المخصصة ووسائل النقل. وأخيراً، يجب تنسيق جهود الحكومة والمجتمع المدني والشركاء الدوليين لضمان أثر طويل الأمد بدلاً من مبادرات مجزأة. ومعاً، يمكن أن تسهم هذه الخطوات في خلق بيئة أكثر شمولاً وعدالة للأشخاص ذوي الإعاقة في ليبيا.

[67] UNICEF, "Annual Report 2023," May 31, 2024.
[68] UN Libya, "UN Results Report for Libya 2022," June 26, 2023.
[69] ICRC, "ICRC activities in Libya in 2021," May 10, 2022.

لا تزال الصور النمطية السلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة واسعة الانتشار في ليبيا، وغالباً ما تكون متجذرة في الشفقة أو الشك في القدرات.

يؤدي هذا إلى تثبيط التوظيف وتقليل فرص المشاركة الاقتصادية الفعلية لهؤلاء الأشخاص.

فاطمة، مشاركة في المنتدى

3. الاقتصاد والخدمات

يظل الاقتصاد الليبي حتى اليوم رهين عقود من التنمية التي قادتها الدولة. فالقطاع العام، المهيمن على النشاط الاقتصادي، ما يزال غير متنوع ويعتمد بشكل شبه كامل على قطاع النفط والغاز الذي يشكّل نحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و97 في المائة من الإيرادات الحكومية، ويوظف 85 في المائة من قوة العمل[70]. ورغم ما تملكه ليبيا من إمكانات غير مستغلة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة، والزراعة، والاقتصاد الأزرق، والبناء، إلا أنّ القطاع الخاص ما يزال متخلفًا في تطوره. فاليوم لا تتجاوز مساهمته 5 في المائة من الاقتصاد، ولا يوظّف سوى 14 في المائة من قوة العمل. وقد تفاقم هذا الوضع بفعل الصراع، وضعف المؤسسات، وتراجع الاستثمارات في الخدمات العامة.

على مدى العقد الماضي، أدى الصراع الممتد إلى انقسام البلاد سياسيًا ومؤسسيًا .فقد برزت حكومتان متنافستان: حكومة الوحدة الوطنية (GNU) المتمركزة في طرابلس غربًا، وحكومة الاستقرار الوطني (GNS) المدعومة من مجلس النواب في بنغازي شرقًا. وانعكس هذا الانقسام أيضًا على المؤسسات السيادية، مثل مصرف ليبيا المركزي، الأمر الذي تسبب في أزمات سيولة أعاقت تدفق النفط والإيرادات، وأثّر في قدرة الحكومة على دفع الرواتب والمعاشات.

خلّف هذا الانقسام الطويل عواقب وخيمة على الاقتصاد الليبي وألقى بظلاله الثقيلة على حياة الليبيين .فاليوم، تعاني الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والمياه، فيما تتسع الفوارق الإقليمية في الدخل وإمكانية الوصول إلى الموارد. ويُقدَّر إجمالي التكلفة الاقتصادية للصراع بأكثر من 600 مليار دولار، مع بلوغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 مستوى أدنى بنسبة 74 في المائة مما كان يمكن أن يكون عليه في غياب الصراع.

تستعرض المذكرات البحثية الأربع الواردة في هذا القسم جوانب محورية من الاقتصاد الليبي وأنظمة تقديم الخدمات . فتتناول إيناس سيف الناصر الإمكانات الاستراتيجية للطاقة الشمسية في الجنوب المهمَّش، مبرزةً التداخل بين الأصول البيئية والإهمال الهيكلي؛ وتقدّم خولة عبد الله تحليلًا معمقًا للعوائق أمام ريادة الأعمال، بما في ذلك القيود التنظيمية وصعوبة الوصول إلى التمويل؛ فيما يعالج عبد الوهاب محمد موضوع التحول الرقمي للنظام المالي في ليبيا، مسلّطًا الضوء على الوعود التحولية للتكنولوجيا المالية وعلى أوجه القصور في القدرات المؤسسية؛ وأخيرًا، يعرض عبد الكريم فرجاني دراسة حالة حول إدارة النفايات في جنزور، موضحًا كيف تعكس أنماط تقديم الخدمات المحلية التحديات الوطنية للحوكمة.

1.3. ما هي التحديات التي يواجهها رواد الأعمال في ليبيا؟

القطاع الخاص في ليبيا

لطالما كان مناخ الأعمال في ليبيا مقيدًا بتاريخ سياسي واقتصادي معقد، حتى قبل اندلاع الحرب. فمن جهة، ما تزال العديد من العوائق الرسمية وغير الرسمية تحدّ من تطور القطاع الخاص، خصوصًا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن جهة أخرى، أسهم ضعف البنية التحتية للأعمال وغياب التنسيق داخل القطاع في الحدّ من قدرته على المشاركة الفاعلة في الاقتصاد. ونتيجة لذلك، احتلّت ليبيا المرتبة 186 من أصل 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي—وهو من أدنى التصنيفات عالميًا، وأقل بكثير من نظرائها الإقليميين مثل الجزائر والعراق[71].

[70] حتى بين الأجيال الأصغر سنًا، يفضّل الكثيرون العمل في القطاع العام بدلًا من القطاع الخاص، نظرًا لتصورهم أن وظائفه أكثر استقرارًا، في حين لا توفر وظائف القطاع الخاص سوى فوائد مالية واجتماعية محدودة.

[71] World Bank, Libya Financial Sector Review: Unlocking Access, Stability, and Development, November 2022, p. 20

ومع ذلك، شهدت ليبيا في السنوات الأخيرة تحوّلًا متزايدًا نحو ريادة الأعمال والقطاع الخاص. ويعود هذا التحول إلى تشبّع فرص التوظيف في القطاع العام، وارتفاع معدلات بطالة الشباب، والرغبة في العمل الحر في ظل حالة عدم الاستقرار. وقد برزت روح المبادرة لدى الشباب الليبي بشكل ملحوظ، حيث أظهر مسح لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2023 متوسط مؤشر جاهزية ريادية بلغ 86 في المائة عبر مجالات التقييم الرئيسة[72].

التحديات في القطاع الخاص

رغم هذا الاهتمام المتزايد، لا يزال النظام الريادي في ليبيا غير متطور. فالأطر القانونية والمؤسسية المتقادمة تعيق تأسيس الأعمال ونمو القطاع الخاص. فعلى سبيل المثال، يواجه رواد الأعمال الليبيون بيروقراطية مفرطة، حيث يتطلب تسجيل الشركة عشر إجراءات تستغرق في المتوسط 35 يومًا وتكلف نحو 30 في المائة من دخل الفرد—وهو معدل أعلى بكثير من المتوسط الإقليمي[73]. كما أن القانون التجاري لسنة 2010—الإطار القانوني الرئيس للأنشطة التجارية—لم يُحدَّث ليتماشى مع احتياجات بيئة اقتصادية ديناميكية. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر ليبيا منذ عام 2011 إلى سجل فعال للأراضي والعقارات، ما يحرم رواد الأعمال من إمكانية الحصول على التمويل عبر استخدام العقارات كضمان. هذا الغموض القانوني المحيط بحقوق الملكية، مقترنًا بضعف إنفاذ القوانين، يخلق مثبطات إضافية. ونتيجة لذلك، يواجه رواد الأعمال والمستثمرون مخاطر متزايدة بسبب ضعف حماية رأس المال والأصول في بيئة أمنية هشة.

لقد أضعفت هذه الاختلالات الهيكلية القطاع الخاص الليبي، وأسهمت بدلًا من ذلك في توسع الاقتصاد غير الرسمي، الذي يُقدَّر اليوم أنه يستوعب ما بين 40 و60 في المائة من قوة العمل[74]. وقد حرم ذلك الحكومة من الإيرادات، والعمال من الحماية. وبذلك، يظل القطاع الخاص في ليبيا إلى حد كبير غير رسمي وغير منظم، ويعمل في مساحات مجزأة مع دعم مؤسسي محدود. وهذا يعني أن الاقتصاد الرمادي في شكله الحالي غير قادر على الإسهام بشكل فعّال في التنمية الوطنية. ومع ذلك، يضطلع القطاع غير الرسمي بدور رئيسي، وإن كان يصعب قياسه. ولتمكينه من أن يصبح ركيزة للتعافي في ليبيا، هناك حاجة إلى إصلاحات قانونية ومؤسسية شاملة.

صندوق 5. الخلاصات الرئيسية بشأن تنمية القطاع الخاص

يشكّل الشباب محورًا رئيسيًا في تنمية القطاع الخاص، إذ يقدّمون الحيوية والقدرة على التكيّف والانفتاح على النماذج الريادية العالمية والابتكارات الرقمية. وبذلك، فإن تهيئة بيئة تنظيمية مناسبة وتقديم الحوافز—لا سيما للمبادرات الشبابية التي تركز على تنمية المهارات وريادة الأعمال—يمكن أن يمنح القطاع الخاص القدرة على تجاوز الحواجز الهيكلية، وخلق قيمة في القطاعات والخدمات الناشئة، والإسهام في إعادة بناء مقومات الصمود الوطني من الأساس.

[72] كان استطلاع الرأي هذا متاحًا بالكامل على موقع "دراية" (مبادرة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا) في مارس 2025. الموقع معطل حاليًا. يمكن قراءة هذا المقال حول المشروع واستطلاع الرأي:

[73] World Bank, Libya Financial Sector Review: Unlocking Access, Stability, and Development, p. 22.

[74] المرجع نفسه. ص. 25-26.

2.3. هل يمكن أن يصبح جنوب ليبيا مركزًا للطاقة الشمسية؟

مشهد الطاقة في ليبيا

لقد أدّى اعتماد ليبيا التاريخي على اقتصاد ريعي قائم على النفط إلى إضعاف جهود تنويع مصادر الطاقة وتقويض الاستثمارات طويلة الأمد في البدائل المتجددة. ووفقًا لوكالة الطاقة الدولية، لا تتجاوز حصة الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة في ليبيا 0.01 في المائة فقط[75]. وهذا يعني أنّه رغم ما تتمتع به البلاد من موارد طبيعية استثنائية، إلا أنها لم تستثمر بعد بشكل فعّال في إمكاناتها من الطاقة الشمسية. ويتلقى جنوب ليبيا أحد أعلى معدلات الإشعاع الشمسي على مستوى العالم، بمتوسط يومي يبلغ 8.1 كيلوواط/ساعة لكل متر مربع، وإجمالي سنوي يتراوح بين 2100 و2500 كيلوواط/ساعة لكل متر مربع[76]. وتضع هذه المؤشرات ليبيا ضمن أبرز الدول المرشحة عالميًا لتطوير الطاقة الشمسية، لا سيما في الجنوب حيث يتقاطع وفرة الأراضي مع شدة الإشعاع الشمسي.

غير أنّ هذا الإمكان الهائل ما يزال إلى حد كبير غير مستغل. فقد أشار تقرير أعده البنك الدولي عام 2017 حول "المسار الأقل تكلفة للطاقة في ليبيا" إلى أن الخلايا الكهروضوئية الشمسية تمثل حلًا فعالًا من حيث التكلفة وقابلًا للتوسع لمعالجة أزمة الطاقة في البلاد. ومع ذلك، أعاق التقدم ضعف البنية التحتية، وعدم الاستقرار السياسي، وغياب إطار تنظيمي واضح[77]. وقد شدّد التقرير نفسه على أن نشر الطاقة الشمسية اللامركزية في المناطق الريفية وخارج الشبكة في الجنوب يمكن أن يلعب دورًا حاسمًا في تحقيق التوازن في الوصول إلى الطاقة وتعزيز القدرة المحلية على الصمود[78]. ومع ذلك، ظل التنفيذ محدودًا. فبينما تبدو مشاريع مثل محطة سبها التجريبية بقدرة 20 ميغاواط والمبادرة المخططة بقدرة 3000 ميغاواط واعدة، إلا أنها ما تزال محدودة النطاق وعرضة للتعطل بسبب التوترات السياسية.

إنارة الجنوب

يمثل هذا الجانب من "التحول الريفي" أهمية خاصة بالنسبة إلى جنوب ليبيا، وهي منطقة قليلة الكثافة السكانية وبعيدة جغرافيًا عن المراكز السياسية والاقتصادية على الساحل. ونتيجة لذلك، عانت من تهميش هيكلي طويل الأمد. إذ أن البنية التحتية الأساسية، بما في ذلك الكهرباء وخدمات الرعاية الصحية، أضعف بكثير مقارنة بالمراكز الحضرية مثل طرابلس أو بنغازي. كما أن انقطاعات الكهرباء أطول وأكثر تكرارًا، ما يحدّ أكثر من الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية[79]. وتفاقم هذه التفاوتات من حدة الفوارق الاجتماعية وتبرز الأهمية الاستراتيجية لتحقيق العدالة في توزيع الطاقة ضمن نماذج التنمية المستقبلية.

ويضاف إلى ذلك الهشاشة المؤسسية لقطاع الكهرباء. فقد أدّت سنوات من ضعف الاستثمار وسوء الإدارة إلى ترك شبكة الكهرباء في ليبيا في حالة من العجز المزمن. وأشارت عدة منظمات دولية ووكالات تعاون فني، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن تحسين موثوقية الشبكة يمثل محورًا رئيسيًا لتعافي ليبيا. وفي الوقت نفسه، أكدت هذه الجهات أيضًا أهمية تطوير الطاقة المتجددة كوسيلة لبناء نظام كهرباء أكثر لامركزية ومرونة[80]. وفي الجنوب، حيث الموارد الشمسية وفيرة، يمكن أن يشكّل استغلال هذا الإمكان مفتاحًا لضمان وصول محلي مستدام وموثوق للكهرباء.

---

[75] See: International Energy Agency, "Libya: Renewables": https://www.iea.org/countries/libya/renewables.

[76] See: Global Solar Atlas, "Solar Resource Map of Libya," 2025: https://globalsolaratlas.info/download/libya.

[77] World Bank, Libya - Least Cost Energy Pathways (LCEP): Technical Assessment and Final Report, 2017.

[78] المرجع نفسه.

[79] تركز التغطية الإعلامية بشكل أكبر على طرابلس وبنغازي، لكنها تُشير أحيانًا إلى المناطق الجنوبية من البلاد. انظر على سبيل المثال: "Libyans Endure Longer, Frequent Power Cuts," AfricaNews, July 14, 2022; وكذلك: Yusuf Abulkher, "Tripoli's Electricity Crisis and Its Politicisation," Clingendael Institute, April 2020.

[80] UNDP Libya, Final Narrative Report: Libya Electricity Sector Stabilization and Transition Support (LESST), December 2022.

صندوق 6. الخلاصات الرئيسية بشأن الإمكانات غير المستغلة للطاقة الشمسية

إن توسيع نطاق استخدام الطاقة الشمسية في جنوب ليبيا ليس خيارًا تقنيًا فحسب، بل هو ضرورة اجتماعية وسياسية. فهو يقدّم فرصة استراتيجية لمعالجة التفاوتات الإقليمية، ودعم تعافٍ اقتصادي شامل، وتنويع مزيج الطاقة الوطني بعيدًا عن الوقود الأحفوري. وينبغي أن تُعطِي خطط الطاقة المستقبلية الأولوية لتحقيق منافع عادلة لمجتمعات الجنوب من خلال استثمارات عامة موجَّهة، وخلق فرص عمل محلية، وإشراك الشباب بشكل فعّال لضمان انتقال مستدام.

3.3. واقع التحول الرقمي في قطاع الخدمات المالية

المشهد العام للخدمات المالية في ليبيا

يمثل القطاع المالي في ليبيا شاهدًا آخر على تدهور جودة الخدمات خلال السنوات الماضية، إذ ما يزال متخلفًا من الناحيتين الهيكلية والتكنولوجية. فرغم أن 80 في المائة من الليبيين يعيشون في مناطق حضرية تصلها خدمات مقدمي التمويل، ورغم أن البلاد تسجّل معدل امتلاك حسابات مالية يبلغ 65.7 في المائة[81]، مع أكثر من 11 ألف نقطة بيع وحوالي نصف مليون مستخدم للدفع الإلكتروني، إلا أن عوائق كبرى لا تزال قائمة. فغياب قابلية التشغيل البيني بين المصارف يواصل عرقلة تكامل الخدمات المالية ويكبح الابتكار. كما يظل امتلاك بطاقات الائتمان منخفضًا عند 10.3 في المائة فقط، ولا يستخدم المدفوعات عبر الإنترنت سوى 21 في المائة من السكان[82]، ما يبرز الفجوة الواضحة بين سهولة الوصول المادي إلى الخدمات ومستوى الشمول المالي الرقمي الفعلي.

صعوبات رقمنة الخدمات المالية

تتمثل جذور هذا التحدي في مزيج من العوامل كالبنية التحتية المتقادمة، والتنظيم المجزأ، وانعدام الثقة العام في القطاع المصرفي. فما تزال معظم العمليات المالية تعتمد على الإجراءات اليدوية، فيما تظل المدفوعات الإلكترونية استثناءً لا قاعدة.

ولا يقتصر الخلل على الجانب الفني، بل يمتد إلى الجانب المؤسسي. فقد تسببت أزمات السيولة المتكررة، والقيود المصرفية التعسفية، وعدم الاستقرار السياسي على مدى العقد الماضي، في إلحاق ضرر بالغ بثقة المواطنين بالمؤسسات المالية. وكان الهدف من إنشاء مركز المعلومات الائتمانية الليبي (LCIC) عام 2009 من قبل مصرف ليبيا المركزي هو تحسين تبادل بيانات الائتمان بين المصارف. ورغم تحقيق بعض التقدم الأولي، ما يزال نطاق بياناته محدودًا ويعاني من مشكلات هيكلية، مثل عدم تعاون البنوك الكبرى المملوكة للدولة، وغياب معرفات وطنية فريدة للشركات، وضعف جودة البيانات[83]. ونتيجة لذلك، تظل القروض صعبة المنال، خاصة لرواد الأعمال والمشروعات الصغيرة. وفي الوقت نفسه، ساهم غياب نظام هوية رقمية موحد على المستوى الوطني في مزيد من إعاقة تطوير التمويل الرقمي الآمن والمتاح والخدمات الأخرى المرتبطة به.

يحمل الإقصاء الرقمي في ليبيا أيضًا بُعدًا جغرافيًا. فحتى عام 2015، لم تتجاوز نسبة تغطية شبكة الجيل الثالث (3G) سوى 50 في المائة من البلاد—وهي نسبة أدنى بكثير من المتوسط الإقليمي البالغ 77 في المائة، ومن متوسط دول الشريحة

[81] International Finance Corporation, "Building Resilience Through Digital Financial Services: Libya", Africa COVID-19: Digital Finance Market Impact Series, 2021.

[82] المرجع نفسه.

[83] World Bank, Libya Financial Sector Review, 2020.

العليا من الدخل المتوسط (88 في المائة) التي تنتمي إليها ليبيا[84]. وتؤثر هذا الفجوة بشكل أشد على المناطق الريفية، حيث يعيش 18.4 في المائة من الليبيين مع وصول محدود إلى الإنترنت الموثوق، والكهرباء، وخدمات الهاتف المحمول[85]. وقد ساهم ضعف البنية التحتية الرقمية، مقترنًا بانخفاض الثقافة المالية، وغياب الخدمات المصممة خصيصًا للفئات غير المخدومة، في تعزيز اعتماد البلاد على المعاملات النقدية.

ومع ذلك، تشير التطورات الأخيرة إلى بعض بوادر التقدم نحو الإصلاح. ففي عام 2024، أطلق مصرف ليبيا المركزي وحدة التكنولوجيا المالية والابتكار، إلى جانب مختبر للتكنولوجيا المالية (FinTech Lab) يهدف إلى تعزيز التحول الرقمي ودعم الشركات الناشئة في هذا المجال[86]. وتسعى هذه الجهود إلى إدخال أنظمة المصارف المفتوحة، وإجراءات التعرف على العملاء الإلكترونية(eKYC) ، والحلول القائمة على تقنية سلسلة الكتل. غير أن هذه المبادرات تجري في سياق لا يوجد فيه قانون موحد للتكنولوجيا المالية، وتظل فيه الاستراتيجيات المالية الوطنية مجزأة بين وزارات وهيئات متعددة[87].

صندوق 7. الخلاصات الرئيسية بشأن الخدمات المالية الرقمية

إن نجاح رقمنة الخدمات المالية في ليبيا في المستقبل مرهون بإحداث تغيير شامل على المستوى النظامي. فلا بد من تحديث الأطر القانونية والتنظيمية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص، وحماية المستهلكين، وضمان قابلية التشغيل البيني بين المنصات. كما يُعد الاستثمار في البنية التحتية أمرًا أساسيًا، خصوصًا في المناطق الريفية، لضمان الوصول العادل. والأهم من ذلك، أن استعادة الثقة بين المواطنين والنظام المصرفي ستتطلب إصلاحات شفافة، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الثقافة المالية الشاملة.

ويمكن لمشاريع مثل مشروع "E-nable" الممول من الاتحاد الأوروبي[88]، وغيرها من المبادرات، أن تشكّل نقاط انطلاق مفيدة لبناء القدرات الوطنية وتقليص الفجوة في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بنظراء ليبيا في المنطقة، شريطة مواءمتها مع السياق المؤسسي المحلي وربطها بالشركاء الفنيين المناسبين.

[84] UNESCWA, Arab Digital Development Report 2019: Towards Empowering People and Ensuring Inclusiveness (Beirut: UNESCWA, 2019), p. 130.

[85] في حين أن الفجوة الرقمية في مجال الخدمات المالية لا تُغطى إلا بشكل محدود في السياق الليبي، إلا أن الدراسات في مجالات أخرى، مثل الرعاية الصحية والتعليم، تُبرز هذه الفجوة. انظر على سبيل المثال: EdTech Hub. Libya's Roadmap for Distance Learning, January 25, 2022.

[86] "Libya's Central Bank Unveils Plan to Boost Digital Payments," Libya Review, November 7, 2024.

[87] World Bank, Libya Financial Sector Review.

[88] E-nable هو مشروع مدته ثلاث سنوات (2022-2025) بتمويل من الاتحاد الأوروبي (5 ملايين يورو) وبتنفيذ من مؤسسة Expertise France. يعتمد المشروع على تحليلات البنك الدولي ودراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتسريع الانتقال نحو التحول الرقمي ودعم الأساس لاقتصاد ديناميكي ومتنوع وقطاع خاص تنافسي في ليبيا.

يمثل القطاع المالي في ليبيا شاهدًا آخر على تدهور جودة الخدمات خلال السنوات الماضية، إذ ما يزال متخلفًا من الناحيتين الهيكلية والتكنولوجية.

تتمثل جذور هذا التحدي في مزيج من العوامل كالبنية التحتية المتقادمة، والتنظيم المجزأ، وانعدام الثقة بشكل عام في القطاع المصرفي.

عبد الوهاب، مشارك في المنتدى

4.3. من نفايات إلى موارد

إدارة النفايات في جنزور

مثل العديد من المدن الليبية، تعاني جنزور من أنماط استهلاك تتسم بالإسراف والاستخدام غير المستدام للموارد[89]. وقد جعل هذا الواقع، إلى جانب ضعف الحوكمة والقيود البنيوية، من إدارة النفايات تحديًا حرجًا. فقد ارتفع عدد سكان المدينة بشكل سريع من 88,073 نسمة في عام 2006 إلى أكثر من 400,000 نسمة اليوم، مما وضعها تحت ضغط هائل. وأدّى ضعف إدارة النفايات إلى تراكم أكثر من 12,000 طن في المكبات، ما خلق مخاطر جسيمة على البيئة والصحة العامة، وأهدر الطاقة والموارد الطبيعية[90]. ويبرز غياب استراتيجية واضحة لإدارة النفايات في المدينة الحاجة الماسة إلى تغيير جذري. غير أن التحوّل نحو اقتصاد دائري قائم على التقليل وإعادة الاستخدام وإعادة التدوير يمكن أن يوفر إطارًا لمعالجة أزمة النفايات في ليبيا، وفي الوقت نفسه إطلاق فرص اقتصادية جديدة.

وقد عانى نظام إدارة النفايات الوطني في ليبيا تاريخيًا من التجزئة المؤسسية، وغموض اللوائح، ونقص التمويل المزمن[91]. كما أن تضارب الصلاحيات بين السلطات المحلية والوطنية، إلى جانب نقص الخبرة الفنية، جعل من الصعب توفير خدمات موثوقة. وفي جنزور، يفتقر نحو 70 في المائة من السكان إلى الوعي بأهمية التخلص السليم من النفايات[92]. ويُفاقم الوضع ضعف البنية التحتية، وندرة التمويل، والتحديات اللوجستية مثل قصور أنظمة جمع النفايات وتخزينها. وتعكس استمرارية هذه المشكلات أنماطًا أوسع عبر ليبيا، حيث تكافح هياكل الحكم المحلي لتقديم الخدمات الأساسية وسط عدم الاستقرار السياسي وقيود الموارد.

ضرورة إعادة التفكير في سياسات إدارة النفايات أكثر استدامةً

رغم هذه التحديات، ظهرت في السنوات الأخيرة عدة تدخلات سياسية ومبادرات تجريبية. فبدعم من الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، أطلقت جنزور خمس محطات للفرز والتسميد بسعة إجمالية تصل إلى 1,200 طن يوميًا[93]. كما بدأت بعض السياسات الوطنية تشجع على ممارسات مستدامة في إدارة النفايات[94]. وتتطلع جنزور مستقبلًا إلى إنشاء عشر منشآت لإعادة التدوير واستكشاف تقنيات تحويل النفايات إلى طاقة. كما تشجع السلطات المحلية على الشراكات بين القطاعين العام والخاص لجذب الاستثمارات في هذا القطاع. وتمثل هذه المبادرات تحولًا واعدًا نحو دمج مفاهيم الاقتصاد الدائري في استراتيجيات التنمية البلدية، رغم أن نجاحها على المدى الطويل سيعتمد على التمويل المستدام، والتنسيق المؤسسي، والمشاركة المجتمعية الفاعلة.

تُظهر محطة التسميد العضوي في جنزور كيف يمكن لمقاربة الاقتصاد الدائري أن تحقق فوائد اقتصادية وبيئية ملموسة. حيث تحوّل المنشأة ما بين 70–80 في المائة من النفايات العضوية الواردة إلى سماد، ما يخفض انبعاثات الميثان بنسبة تقديرية تبلغ 70 في المائة مقارنة بالمكبات التقليدية[95]. كما وفرت المحطة فرص عمل محلية، ودربت 16 موظفًا بلديًا،

---

[89] جنزور مدينة ساحلية في شمال غرب ليبيا تقع على الساحل الليبي للبحر الأبيض المتوسط غرب العاصمة طرابلس، وهي مدينة سريعة النمو.

[90] استناداً إلى مقابلات بحثية أجريت في فبراير 2025 مع نوري الطرابلسي، رئيس قسم النظافة العامة في بلدية جنزور؛ هيثم السويح، منسق إدارة النفايات السابق لدى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي؛ وأكرم المصري، خبير إدارة النفايات الصلبة لدى الوكالة الألمانية للتعاون الدولي.

[91] Salahaldein Alsadey and Salleemah Hamid, "Construction and Demolition Waste Management in Libya: Current Situation and Future Prospects," Journal of Environment Protection and Sustainable Development 7, no. 2 (2021): 65–68.

[92] Mohamed Elmagbri, Heba Al-Sheikh, Lamis Ben Aiyad, and Rima Hamidan, Challenges and Steps Forward for Public Services Reforms in Libya, Friedrich-Ebert-Stiftung (Libya Office), March 2022.

[93] UNDP Libya, "New Lenses for Blind Solid Waste Areas," July 15, 2020.

[94] See for example: Council of Ministers (Libya), "Resolution No. 300 of 2021 approving the organizational structure and powers of the Ministry of Environment and organizing its administrative apparatus," August 5, 2021.

[95] بناءً على مقابلة مع خبير ومسؤول في قطاع إدارة النفايات في جنزور.

ونظمت خمس حملات توعية. ومع ذلك، تبقى تحديات عدة قائمة. فعلى سبيل المثال، تؤدي الملوثات البلاستيكية إلى انخفاض جودة السماد؛ كما يصعب الحصول على قطع الغيار للآلات؛ وتظل تكاليف التشغيل مرتفعة. علاوة على ذلك، فإن ضعف الطلب في السوق، وقلة وعي المزارعين، وغياب متطلبات قانونية لإعادة التدوير العضوي تجعل توزيع السماد أمرًا صعبًا. ويثير اعتماد المشروع على التمويل الخارجي أيضًا مخاوف بشأن استدامته على المدى الطويل دون التزام مالي محلي.

صندوق 8. الخلاصات الرئيسية بشأن إدارة النفايات والإمكانات غير المستغلة للاقتصاد الدائري

تقدم مبادرة التسميد في جنزور دروسًا مهمة لتحسين إدارة النفايات عبر ليبيا. وتشمل الخلاصات الرئيسية ضرورة تعزيز مشاركة المجتمع في فرز النفايات، واستخدام تقنيات بسيطة وقابلة للتوسع تتلاءم مع الظروف المحلية، وربط مشاريع إعادة التدوير بالأسواق الزراعية. كما أن التنسيق الأوثق بين البلديات والسلطات الوطنية أمر حيوي لتجاوز العقبات البيروقراطية وضمان الدعم التنظيمي. والأهم من ذلك، تؤكد التجربة أن الاقتصاد الدائري ليس مجرد طموح بعيد، بل استراتيجية عملية لليبيا—استراتيجية قادرة على مواءمة المسؤولية البيئية مع التنمية المحلية وتنويع الاقتصاد.

4. المؤسسات والحياة العامة

أدّى سقوط نظام القذافي إلى انهيار السلطة المركزية في ليبيا وتفككها إلى مراكز نفوذ محلية، مثل القبائل والميليشيات والمجالس البلدية. وقد خلق ذلك واقعًا معقدًا، وغالبًا متناقضًا، للحكم في البلاد. ورغم محاولات الحكومات المتعاقبة وضع إطار قانوني للإدارة اللامركزية، ما يزال توزيع السلطة فعليًا شديد المركزية، متضاربًا، ومقوضًا بضعف القدرات وتداخل الصلاحيات[96]. ويزيد الانقسام السياسي والمؤسسي الوضع تعقيدًا. وفي هذا السياق، يظل مستقبل الحوكمة في ليبيا مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالحاجة الملحة إلى إعادة بناء مؤسسات تكون أكثر استجابة وشمولية وقادرة على تلبية تطلعات البلاد.

لا ينحصر النقاش الراهن في ليبيا حول هيكل الحوكمة فحسب، بل يشمل أيضًا القيم والأولويات التي تتجسد فيه. وتكمن في جوهر هذا النقاش مسألة أساسية: كيف يمكن أن تنتقل الحوكمة في ليبيا من إدارة الأزمات إلى التخطيط التنموي؟ سواء تجسّد ذلك في التوزيع العادل للموارد، أو تمكين السلطات المحلية، أو تعزيز المشاركة العامة الشاملة، أو وضع سياسات اقتصادية مستدامة، فإن إصلاح المؤسسات ينبغي أن يتناول التحديات العاجلة والهيكلية التي تُبقي البلاد في حالة عدم استقرار. ومع ذلك، تبقى النقاشات حول اللامركزية والإصلاح منقسمة بين الدعوات إلى الفدرالية، وتوسيع الحكم المحلي، وخيار إعادة المركزية بحذر[97]. والتحدي الأكبر هو إيجاد نموذج يوازن بين توزيع الموارد والخدمات في مختلف أنحاء ليبيا المتنوعة، مع تحسين ملموس في حياة الليبيين.

يجمع هذا القسم ثلاث مذكرات بحثية تدرس كيف تؤثر هشاشة المؤسسات الليبية على مجالات سياسات محورية، من الحوكمة الاقتصادية إلى التخطيط الحضري وتمكين الشباب. يستعرض طه أبو قصيصه كيف تُقوّض هياكل الحوكمة قصيرة الأجل مبدأ العدالة بين الأجيال، داعيًا إلى إعادة توجيه المؤسسات نحو تنمية شاملة طويلة الأمد. ويقدّم الشريف حمد دراسة حالة حول "الموازنة التشاركية" كأداة لتعزيز مشاركة الشباب في صنع القرار البلدي، مسلطًا الضوء على وعود الإصلاحات المحلية وحدودها. وأخيرًا، تبحث أسراء بنّيل في نظام دعم الوقود في ليبيا، موضحةً كيف أن الممارسات المالية الراسخة تُثقل كاهل الموازنة العامة وتقاوم الإصلاح بفعل الشلل السياسي وثغرات الحوكمة. وتقدم هذه الأوراق مجتمعة منظورًا متقاطعًا حول الإصلاحات المؤسسية اللازمة لنقل ليبيا من الاستجابة للأزمات إلى مسار التنمية المستدامة.

4.1. صناديق الثروة السيادية كأداة لتحقيق العدالة بين الأجيال

نماذج صناديق الثروة السيادية

في السياق الموصوف أعلاه، تُعدّ صناديق الثروة السيادية أدوات حيوية للحفاظ على الثروة الوطنية وإعادة استثمارها بشكل استراتيجي[98]. ويمكن لهذه الصناديق أن تلعب دورًا تحويليًا في تعزيز العدالة بين الأجيال، من خلال ضمان ألّا يؤدي الاستهلاك الحالي إلى تقويض رخاء الأجيال المقبلة. وقد نجحت بلدان عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها في تسخير صناديقها السيادية بفعالية أكبر لتحقيق التوازن بين احتياجات الحاضر وحقوق المستقبل.

وتقدّم دول الخليج على وجه الخصوص دروسًا مهمة لليبيا، سواء من حيث الطموح أو التصميم المؤسسي. فقد بنت الإمارات العربية المتحدة، من خلال جهاز أبوظبي للاستثمار وشركة مبادلة، محفظة متنوعة تموّل قطاعات استراتيجية

---

[96] Intissar Kherigi and Ridha Ellouh, "Prospects of Local Governance in Libya: Framing the Debate for Post-Conflict Stability," Policy Paper (Rome, Italy: Luiss Mediterranean Platform, October 17, 2024).

[97] المرجع نفسه.

[98] Xenia Karametaxas, "Funding the Future: Sovereign Wealth Funds as Promoters of Intergenerational Equity," in Intergenerational Equity, ed. Severn Cullis-Suzuki and others, World Trade Institute Advanced Studies 4 (Leiden: Brill, 2019), 179–1910.

تتراوح من الطيران إلى الطاقة المتجددة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على احتياطيات للأجيال القادمة. أما صندوق الاستثمارات العامة السعودي، الذي تتجاوز أصوله 700 مليار دولار، فهو ليس مجرد مستثمر عالمي، بل ركيزة أساسية لرؤية المملكة لأفق سنة 2030، حيث يوجه استثماراته إلى قطاعات مثل السياحة، والبنية التحتية الرقمية، والطاقة الخضراء. وبالمثل، يضطلع جهاز قطر للاستثمار بدور مزدوج: تثبيت الاقتصاد خلال الصدمات، ودعم الأهداف طويلة الأمد مثل التميز التعليمي وتوسيع نطاق الرعاية الصحية. وتُجسّد هذه الصناديق تحولًا في التخطيط الاقتصادي الخليجي—من مجرد حفظ رأس المال بشكل سلبي، إلى الاستثمار الاستباقي التحويلي وفق رؤى استراتيجية طويلة الأمد تُدرج صراحةً تمكين الشباب وتنويع الاقتصاد.

وفي المنطقة أيضًا، اعتمد المغرب—على الرغم من افتقاره لعائدات موارد طبيعية كبيرة—مقاربة استثمارية استراتيجية من خلال صندوق محمد السادس للاستثمار .وقد أُنشئ هذا الصندوق في عام 2020 بميزانية أولية قدرها 1.5 مليار دولار تقريبًا، بهدف تحفيز التحول الهيكلي عبر دعم أولويات التنمية الوطنية الرئيسية مثل الابتكار الصناعي، وتوظيف الشباب، وتطوير البنية التحتية. ويُظهر ذلك كيف يمكن حتى للدول غير الغنية بالموارد أن تعتمد آليات مالية استشرافية لتعزيز نمو شامل طويل الأمد. ويساعد الصندوق في تصميم وهيكلة تمويل المشاريع الاستثمارية، كما يساهم في تمويل المشاريع والشركات من خلال الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الأسهم وشبه الأسهم أو الديون.

وتبرز تجارب عالمية أخرى لصناديق الثروة السيادية ذات أطر أخلاقية صارمة وآفاق استثمار طويلة الأجل في النرويج. فقد أصبح صندوق التقاعد الحكومي، الذي أُنشئ عام 1990، أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم بأصول تتجاوز 1.4 تريليون دولار. ويُستثمر دخل الصندوق، المستمد من عائدات النفط، عالميًا وفق قواعد صارمة تمنع السحب المفرط. وقد مكّن هذا النموذج النرويج من الحفاظ على الاستقرار المالي، والاستثمار في الخدمات الاجتماعية، والحفاظ على رأس المال للأجيال المقبلة، مما جعله معيارًا ذهبيًا في تحقيق العدالة بين الأجيال. ومع أن مثل هذه النماذج تقدم مصدر إلهام قيّم، إلا أنه ينبغي تكييفها بعناية مع السياق الديموغرافي والمؤسسي والاقتصادي الفريد لليبيا.

استخدام المؤسسة الليبية للاستثمار كأداة لتحقيق العدالة بين الأجيال

بالمقارنة، لم تنجح ليبيا بعد في تحويل ثروتها النفطية إلى استراتيجية استثمارية مستدامة وشاملة واستشرافية. فالمؤسسة الليبية للاستثمار، التي أُنشئت لتحقيق هذا الهدف تحديدًا، ما تزال أقل من المتوقع نتيجة مشكلات الحوكمة، والانقسام السياسي، وغياب الارتباط بأهداف التنمية الأوسع. وتُقدَّر أصول المؤسسة الضخمة، التي كانت في وقت ما بين 64 و70 مليار دولار، بأنها مجمّدة إلى حد كبير منذ عام 2011 نتيجة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، والتي جمدت نحو 85 في المائة من ممتلكاتها لمنع سوء الاستخدام في خضم الاضطرابات السياسية[99]. وقد رأت الأمم المتحدة، شأنها شأن كثير من الليبيين، في البداية أنّ العقوبات المفروضة على الصندوق تمثل آلية حماية؛ للحفاظ على ثروة البلاد السيادية من سوء الإدارة أو الاستغلال السياسي. غير أنّ القلق يتزايد اليوم بشأن العواقب طويلة الأجل لهذه القيود. إذ فقدت الأصول المجمدة (ما يُقدَّر بحوالي 20 إلى 33 مليار دولار) قيمتها تدريجيًا بفعل التضخم، على الرغم من الزيادات الأخيرة في أسعار الفائدة العالمية[100]. وفي بعض الحالات، خضعت الحسابات التي تضم عائدات سندات مستحقة حتى لفوائد سلبية، مما فاقم من التآكل المالي. ويؤكد هذا التراجع الحاجة إلى إعادة تقييم نظام العقوبات لتجنّب مزيد من الإضرار بالقدرة الاقتصادية المستقبلية لليبيا.

[99] International Crisis Group, Frozen Billions: Reforming Sanctions on the Libyan Investment Authority, Middle East & North Africa Report No. 249 (Brussels: International Crisis Group, April 24, 2025).

[100] المرجع نفسه.

غير أنّ الموافقة الأممية الأخيرة تسمح الآن بفك التجميد التدريجي وإعادة الاستثمار[101]. ويقدّم إحياء المؤسسة الليبية للاستثمار فرصة نادرة: تحرير مليارات الدولارات من العائدات النفطية وتوجيهها نحو استثمارات استراتيجية طويلة الأجل في البنية التحتية والتعليم وتنويع الاقتصاد. وإذا جرى تسيير الصندوق بشفافية وبما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية، يمكن أن يتحول من مجرد حفظ سلبي للأصول إلى أداة لبناء الدولة بشكل فعلي—قادر على تغيير مسار الاقتصاد الليبي وتجسيد مبادئ العدالة بين الأجيال. إن ضمان الحوكمة الرشيدة وتحقيق الحياد السياسي سيكونان أمرين أساسيين لتحويل هذا الإحياء المالي إلى نمو مستدام وعادل.

صندوق 9. الخلاصات الرئيسية بشأن دور الثروة السيادية كأداة لتحقيق العدالة بين الأجيال

إن إعادة تصوّر المؤسسة الليبية للاستثمار كأداة لتحقيق العدالة بين الأجيال يقتضي عزلها عن التدخلات السياسية، ومواءمة عملياتها مع خطط التنمية الوطنية، وتخصيص استثمارات للبنية التحتية والتعليم ومبادرات الاقتصاد الأخضر التي تعود بفوائد مباشرة على الأجيال الشابة. كما يعني ذلك تبني رؤية أوسع: رؤية تنظر إلى الثروة السيادية ليس فقط كاحتياطي مالي، بل كمنصة للنمو الشامل. ومع الإصلاحات المناسبة، يمكن للمؤسسة أن تنتقل من كونها أصلًا خاملاً إلى مؤسسة ديناميكية تصون حقوق الليبيين في المستقبل وتواجه في الوقت نفسه التحديات الهيكلية الراهنة.

إن تنفيذ هذا التحول سيتطلب أيضًا إشراك المؤسسات الوطنية الرئيسية، بما في ذلك الوزارات والجامعات، إضافة إلى منظمات المجتمع المدني للمشاركة في تصميم مبادرات موجهة للشباب. ويمكن للشركاء الدوليين مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة أن يؤدوا دورًا حاسمًا من خلال توفير التمويل والدعم الفني والدروس المستفادة من سياقات هشة أخرى. وفي النهاية، فإن تحقيق العدالة بين الأجيال يستلزم إعادة تشكيل أولويات التنمية في ليبيا: من الاستهلاك إلى الاستثمار الاستراتيجي، ومن الحوكمة المتمحورة حول النخب إلى التخطيط الشمولي، ومن النزعة قصيرة الأمد إلى مشروع وطني مستدام تتقاسمه الأجيال.

4.2. كيف يمكن لمقاربة "الموازنة التشاركية" أن تساهم في تمكين الشباب؟

شباب محبطون

يتسم المشهد الليبي بعد عام 2011 بوجود شريحة شبابية نابضة بالحياة لكنها غير مستثمرة بالشكل الكافي. فهناك ما يقرب من 2.66 مليون ليبي تتراوح أعمارهم بين 15 و34 عامًا، أي ما يعادل نحو 38 في المائة من السكان[102]. ورغم أنهم من بين أكثر الفئات تعليمًا في البلاد، ما يزال الشباب الليبيون على الهامش في الحياة العامة: المشاركة المدنية ضعيفة، والثقة في المؤسسات الرسمية هشة، وثقافة العمل التطوعي لم تترسخ بعد[103]. علاوة على ذلك، فإن ضعف المعايير المدنية، وقلة الوعي بالفرص المتاحة، وحداثة المنظمات الشبابية، جعلت أصوات الشباب خافتة في صنع السياسات، مما يكرّس حلقة مفرغة تُهدر فيها الحماسة والموهبة دون أن تترجم إلى تأثير ملموس[104].

[101] Ethan E. Dincer, "Libya's Wealth Reborn: Can a SWF Flip the Script on Development?," Geopolitical Monitor, October 23, 2024.

[102] "Youth Participation in Elections Is Essential for Bringing about Change, Say Libyan Youth in an Online Training," UNSMIL: United Nations Support Mission in Libya, October 24, 2024.

[103] Matthew Kinsella, Muhammad Hamza, and Will Simon, "Youth Employability Skills in Libya" (Libya: UNICEF Libya, September 2023).

[104] المرجع نفسه.

وقد حاولت الحكومات المتعاقبة معالجة هذا الاتجاه عبر إطلاق سلسلة من المبادرات الموجهة للشباب: حملات لتعبئة الناخبين عام 2012[105]، وتمثيل الشباب في المجالس البلدية عام 2014[106]، وإنشاء مركز لتدريب القيادات والمجلس الوطني للشباب عام 2012[107]. وأخيرًا مبادرة المجالس البلدية للشباب[108]. إلا أنّ هذه البرامج، رغم ما تعكسه من إرادة سياسية، تفتقر إلى الآليات المتينة الكفيلة بدمج الشباب فعليًا في التخطيط التنموي أو الحوكمة المحلية. ويُبرز مسح أُجري عام 2024 هذه الفجوة: إذ لا يزال نحو 45 في المائة من الشباب لا يثقون بمجالسهم البلدية، ولم يسبق لـ63 في المائة منهم أن أدلوا بأصواتهم[109].

وتوفر مبادرة المجالس البلدية للشباب الأخيرة مدخلًا واعدًا، إذ تتيح قنوات للمقترحات والمشاريع المجتمعية[110]. وتُعدّ هذه المجالس مبادرة قيّمة لأنها تساعد الشباب الليبي على التعرف على الحوكمة الديمقراطية، وتنمية مهاراتهم القيادية، وتزويدهم بمنصة للمشاركة في صنع القرار المحلي. ويعتمد جزء من نجاح هذه المبادرة على أدوات مثل إعداد الموازنات التشاركية، أي إشراك الشباب في القرارات المالية. وهذا النوع من المشاركة يمكّنهم من الدفع نحو سياسات تعكس احتياجات مجتمعاتهم المحلية[111].

الموازنة التشاركية في طبرق

تبرز الموازنة التشاركية كأداة واعدة لدعم مشاركة الشباب في طبرق، خاصة في ضوء تجربة المجلس البلدي السابقة مع مناقشات الموازنة الشاملة. ففي عام 2019، عقد المجلس جلسة عامة لمراجعة الموازنة التقديرية للعام التالي، ما أتاح لممثلي المجتمع تقديم ملاحظاتهم، وقد أُخذ ببعضها في الصياغة النهائية[112]. وأظهرت هذه التجربة انفتاح المجلس على مدخلات المجتمع، وإمكانية إشراك الشباب وغيرهم من ممثلي المجتمع في اتخاذ القرارات المالية. وهذا يشكّل سابقة تضع الأساس لممارسات تشاركية مستقبلية وتعزز احتمالات نجاح تطبيق عملية موازنة تشاركية منظمة لدعم المشاريع التي يقودها الشباب[113].

وقد أعرب المجلس البلدي في طبرق أيضًا عن اهتمامه باعتماد الموازنة التشاركية كوسيلة لتمكين الشباب، شريطة توافر إطار قانوني وفني واضح. وتتيح القوانين البلدية الليبية قدرًا كافيًا من المرونة لاستيعاب هذا التوجه[114]. ورغم التحديات السياسية والإدارية التي تؤخر حاليًا التنفيذ الكامل لمجالس الشباب البلدية، فإن رغبة المجلس في المضي قدمًا نحو الموازنة التشاركية تعكس التزامًا أوسع بإشراك الشباب. ومع تسجيل أكثر من 600 شاب بالفعل عبر منصة وزارة الشباب للترشح للمجلس البلدي للشباب المحلي[115]، هناك زخم مجتمعي قوي يمكن استثماره عبر الموازنة التشاركية لتمويل مبادرات تعكس أولويات وطموحات شباب طبرق.

---

[105] بمبادرة من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالتعاون مع وزارة الشباب.
[106] بمبادرة من وزارة الحكم المحلي.
[107] بمبادرة من حكومة الوحدة الوطنية.
[108] بمبادرة من حكومة الوحدة الوطنية.
[109] National Economic Social Development Board (NESDB), "Executive Summary - Project of National Youth Survey, " February 2025.
[110] "National Youth Councils," Government, Ministry of Youth, 2021, https://youth.gov.ly/lyc/.
[111] بناء على سلسلة من المقابلات أجريت مع المجلس المحلي للشباب في طبرق، فبراير 2025.
[112] المرجع نفسه.
[113] المرجع نفسه.
[114] المرجع نفسه.
[115] المرجع نفسه.

صندوق 10. الخلاصات الرئيسية بشأن الأساليب المبتكرة لمشاركة الشباب في الحوكمة المحلية

تقدم تجربة طبرق درسًا مهمًا: يمكن أن يشكّل إعداد الموازنات التشاركية مدخلًا عمليًا لإدماج الشباب في الحوكمة المحلية. وتشير خبرة المجلس البلدي السابقة في مناقشات الموازنة الشاملة، إلى جانب انفتاحه على أطر قانونية وفنية جديدة، إلى إمكان حقيقي لترسيخ مشاركة الشباب كممارسة مؤسسية. ومن خلال ربط المنصات الناشئة مثل المجالس البلدية للشباب بأدوات ملموسة مثل الموازنة التشاركية، يمكن لليبيا أن تتجاوز حدود الإدماج الرمزي نحو تمكين فعلي للشباب.

4.3. التكلفة الخفية للوقود الرخيص

دعم الوقود في ليبيا

نظرًا لبنية الاقتصاد الليبي والنظام الريعي الذي شكّل أساليب وسلوكيات الحوكمة في ليبيا لعقود، أصبح دعم الوقود عنصرًا رئيسيًا في العقد الاجتماعي للبلاد. فقد أُدخل أول برنامج دعم شامل في السبعينيات بهدف ضمان حصول المواطنين على السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود، بأسعار ميسّرة[116]. وأُنشئت مؤسسة وطنية لإدارة الاستهلاك، واستمر البرنامج بتغطيات متفاوتة حتى محاولة إصلاح بين عامي 2005 و2010. غير أن هذه المحاولة توقفت وسط تزايد السخط الشعبي، ليُعاد العمل بالدعم قبل ثورة 2011 مباشرة. وما يزال نظام الدعم يشكل عبئًا كبيرًا على الموازنة العامة، بينما أعادت المحاولة الأخيرة للإصلاح أواخر عام 2024 إشعال الجدل على نطاق واسع[117].

وفي عام 2013، قدّر صندوق النقد الدولي أن أكثر من 14 في المائة من موازنة ليبيا—أي نحو 7 مليارات دولار—تُستهلك في دعم الغذاء والوقود[118]. ويستأثر دعم وقود السيارات وحده بنحو 40 في المائة من الإجمالي، مع تسريب نحو 30 في المائة منه إلى خارج البلاد[119]. ووفقًا لتقرير وزارة المالية لعام 2022، بلغت القيمة الإجمالية لدعم الوقود نحو 831.6 مليون دينار ليبي شهريًا، ما يجعله غير مستدام ماليًا[120].

ضرورة إعادة التفكير في دعم الوقود

ما يزال نظام دعم الوقود في ليبيا مثقلاً بفجوات كبيرة في التنفيذ والمساءلة. فعلى سبيل المثال، يُقدَّر أن ما بين 30 و35 في المائة من الوقود المدعوم يُهرّب إلى دول مجاورة، ما يكلّف الخزانة الليبية مليارات[121]. كما أن غياب الرقابة الفعالة أدى إلى ضعف الاستهداف، إذ يستفيد نحو 40 في المائة من الأفراد غير المستحقين[122]. وقد أدت هذه الاختلالات إلى تآكل مخصصات التنمية، وتحويل عائدات النفط بعيدًا عن البنية التحتية نحو الرواتب والنفقات الجارية، في مخالفة مباشرة للإرشادات المالية.

---

[116] Abdelkarim Araar, Nada Choueiri, and Paolo Verme, "The Quest for Subsidy Reforms in Libya," Policy Research Working Paper (World Bank, March 2015).

[117] "Lifting Fuel Subsidies...Is It Possible in Libya?," Al-Hurra, December 29, 2024.

[118] International Monetary Fund, "Libya: Selected Issues," IMF Staff Country Reports 13, no. 151 (2013): 1.

[119] Abdelhakim Omar, "Fuel Subsidies: Between Reform Necessities and Social Concerns A Study of the Libyan Economy 2006-20," Libyan Journal of Applied Science and Technology 12, no. 2 (December 2024).

[120] Tabadul Channel, "Post on Fuel Subsidies in Libya," Page Post, Facebook, June 30, 2022.

[121] Khaled Hamoud et al., "Stabilizing Growth and Boosting Productivity," Libya Economic Monitor (The World Bank: Middle East and North Africa Region, 2024).

[122] Abdelhakim Omar, "Fuel Subsidies: Between Reform Necessities and Social Concerns A Study of the Libyan Economy 2006-20."

اجتماعيًا، أسهم استمرار الدعم في ترسيخ ثقافة الاستهلاك المفرط: إذ تمتلك ليبيا أحد أعلى معدلات امتلاك السيارات في إفريقيا، حيث يمتلك 85 في المائة من الأسر سيارة واحدة على الأقل، كما أن استهلاك الوقود يزيد بثلاثة أضعاف عن المتوسط العالمي[123]. في المقابل، ما يزال نظام النقل العام ضعيفًا وإمكاناته غير مستغلة، مما يفاقم من ازدحام المرور وارتفاع معدلات الحوادث.

وفي ظل تصاعد الدعوات لرفع الدعم عن الوقود لتخفيف الضغط على الموازنة العامة، أُنشئت لجنة وزارية عام 2021 لوضع آليات لاستبدال الدعم بمخصصات نقدية مباشرة[124]. ورغم طرح مبادرات إصلاحية مثل هذا المقترح وحوار مجتمعي في عام 2023، أدت المخاوف الشعبية من ارتفاع الأسعار إلى معارضة واسعة. وكان من المقرر تنفيذ الإصلاح في ديسمبر 2023، لكن لم يُحرز أي تقدم[125]. وتؤكد هذه التطورات الحاجة الملحة إلى استراتيجية إصلاح تدريجي تعزز الرقابة، وتحد من التهريب، وتعيد توجيه الموارد الوطنية نحو التنمية المستدامة.

صندوق 11. الخلاصات الرئيسية بشأن إصلاح نظام الدعم

تتمثل إحدى المقترحات الأساسية في الاستعاضة التدريجية عن الدعم العيني بتحويلات نقدية مباشرة للفئات الضعيفة. وفي ليبيا، يُرجَّح أن تكون التحويلات النقدية المباشرة الخيار الأسهل والأكثر قبولًا شعبيًا. ويمكن توسيع البرامج الاجتماعية القائمة لدعم إصلاح منظومة الدعم. غير أن التصميم الدقيق أمر حاسم، بما يشمل تحديد الفئات المستهدفة، والبتّ فيما إذا كان ينبغي استخدام البرامج الحالية أو إنشاء برامج جديدة، وتحديد مستوى الوفورات المرجو، والجدول الزمني للتنفيذ[126]. كما يمكن للتكنولوجيا أن تؤدي دورًا محوريًا—مثل تتبّع الوقود عبر الأقمار الصناعية—في المساعدة على الحد من الخسائر الاقتصادية الناجمة عن التهريب[127]. ولكي ينجح الإصلاح، ينبغي أيضًا مواجهة ضعف المؤسسات والفساد من خلال تعزيز الشفافية، وتطبيق القوانين، وتحويل جزء أكبر من عائدات النفط نحو التنمية.

بدأ العمل التحضيري لاستراتيجية الإصلاح الوطني لقطاع النقل في مطلع عام 2023 واستغرق وقتًا طويلًا بسبب فجوات التنسيق، وضعف القدرات الفنية، وهشاشة أنظمة التخطيط. ولم تُطلق الاستراتيجية رسميًا إلا في عام 2025، ما يعكس الحاجة إلى وقت لبناء التوافق ووضع رؤية واضحة وقابلة للتنفيذ[128]. كما يدعو مجلس التخطيط الاقتصادي والاجتماعي الوطني إلى ربط أسعار الوقود بالمستويات العالمية، وتشديد الرقابة على توزيعه، وإعادة استثمار وفورات الدعم في قطاعات مثل الزراعة والسياحة—وهي قطاعات لا تسهم حاليًا سوى بأقل من 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لكنها توفر فرصًا لنمو اقتصادي أكثر استدامة[129].

[123] Hasanain Mohamed, "Report: Libya's Car Ownership Rate Highest in Africa," LibyaReview (blog), November 11, 2024.
[124] Yunis Abushiba, "Economic Impact of Fuel Subsidies in Libya: Study on Misrata," Scientific Journal of the Faculty of Economics and Commerce, no. 9 (April 2024): 31–52.
[125] "Economic Researcher: Libyan Families Receive 5,000 Dinars per Month from Fuel Subsidies.," Bawabat Al-Wasat, October 31, 2023.
[126] International Monetary Fund. Middle East and Central Asia Dept., "Libya: Selected Issues."
[127] Mohamed Emad, "Libyan Inventor Develops Device to Combat Fuel Smuggling," LibyaReview (blog), June 4, 2024.
[128] "The Ministry of Transport adopts the Council's comprehensive strategy for reforming and developing transportation and communications," NESDB, accessed June 30, 2025.
[129] "Fuel Subsidy Policy Reform" (National Economic and Social Development Board, 2023).

فوق: يساهم انخفاض سعر البنزين في تشجيع امتلاك السيارات الخاصة، مما يجعل الازدحام المروري أمرًا شائعًا في طرابلس.

5. تأملات ختامية حول الاقتصاد الليبي

شارك الخبراء والشباب المشاركون في ورشة السياسات التي عُقدت في تونس في نقاشات تجاوزت حدود أوراقهم البحثية، وطرحوا سلسلة من الأسئلة حول مستقبل الاقتصاد الليبي. وتدعو هذه الأسئلة القارئ إلى التوقف عندها لما تحمله من صلة مباشرة بحياة المواطنين اليومية وتطلعاتهم طويلة الأمد، مع التأكيد على أن أي جهد لتحسين أو إصلاح الاقتصاد الليبي لا بد أن يتعامل معها بجدية، باعتبارها أيضًا نقاط انطلاق رئيسية لأبحاث السياسات المستقبلية.

الناس والمجتمع

ركز المحور المتعلق بالناس والمجتمع على ثلاث مجالات مترابطة: التعليم، الإدماج، والحفاظ على الكفاءات.

التعليم .تعاني الجامعات الليبية من إرث من أساليب التدريس التقليدية، وضعف البنية التحتية، وتعثر التحول الرقمي. وفي الوقت نفسه، يتطور سوق العمل ليطالب بخريجين يمتلكون مهارات في مجالات مثل علوم الحاسوب، التسويق الرقمي، وتحليل البيانات. وتثير هذه الفجوة بين التعليم والتوظيف أسئلة ملحّة: كيف يمكن إعادة تصميم النظام التعليمي لتمكين الطلاب من المهارات اللازمة لاقتصاد القرن الحادي والعشرين؟ ما الآليات الفورية—مثل حلقات التغذية الراجعة مع أرباب العمل، أو لجان استشارية للمناهج، أو شراكات مع القطاع الخاص—التي يمكن أن تساعد في مواءمة البرامج الأكاديمية مع متطلبات السوق؟ ومع ازدياد عدد الجامعات الجديدة، كيف يمكن لصانعي السياسات ضبط جودة هذه المؤسسات وضمان أن تزوّد الطلاب بالمهارات المطلوبة؟ وبعد التخرج، ما الأنظمة التي يمكن للجامعات اعتمادها لتتبع نتائج التوظيف وتقديم الدعم المستمر حتى لا ينزلق الخريجون نحو البطالة أو الهجرة بحثًا عن فرص بالخارج؟

الإدماج .تفتح مناقشات التعليم وسوق العمل الباب إلى موضوع آخر: إطلاق إمكانات جميع فئات المجتمع الليبي. والسؤال الرئيسي هنا هو كيفية تغيير ذهنية أصحاب العمل: ما الحوافز، الرسمية وغير الرسمية، التي قد تدفعهم للنظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة كأصول وليس كاستثناءات؟ وبعيدًا عن المواقف، ما المزيج المناسب من التدريب والبنية التحتية الذي يتيح لهؤلاء العمال موقعًا متكافئًا في الاقتصاد الليبي؟

ويمتد النقاش إلى فئة أخرى غالبًا ما تكون مهمّشة: العمال المهاجرون. نظرًا لأدوارهم الحيوية في قطاعات مثل الزراعة والبناء والخدمات المنزلية، كيف يمكن للحكومة أن تنتقل من التعامل مع الهجرة باعتبارها قضية أمنية إلى اعتبارها مصدرًا للمهارات القيمة؟ ما الإصلاحات التي قد تساعدهم على الحصول على تصاريح عمل أسرع، والاعتراف بمؤهلاتهم، والانتقال من العمل غير الرسمي إلى وظائف قانونية محمية؟

لتحقيق ذلك على أرض الواقع، ثمة حاجة إلى أدوات عملية. فهل يمكن لمكتب مساعدة واحد في كل مدينة أن يسهّل على المهاجرين التسجيل والعثور على وظائف آمنة مع إبقاء المجال متاحًا للفحوص الأمنية؟ وبعيدًا عن العمل، كيف يمكن أن يبدو الاندماج الاجتماعي الحقيقي للعمال الأجانب الذين يلعبون بالفعل دورًا رئيسيًا في العديد من القطاعات الاقتصادية؟

الحفاظ على الكفاءات .يمثل استمرار هجرة المواطنين الأكثر مهارة وتعليمًا أحد أخطر التحديات التي تواجه مستقبل ليبيا. ويتعلق جوهر القضية بعاملين أساسيين: الاستقرار والفرص. ما التغييرات التي قد تجعل الوظائف في ليبيا أكثر أمانًا وأعلى أجرًا وجديرة بالبقاء؟ وبعيدًا عن القطاع العام، كيف يمكن للقطاع الخاص خلق مزيد من فرص العمل لليبيين، خاصة الخريجين الشباب؟ كما أنّ معالجة حالة عدم اليقين السياسي أمر أساسي؛ فما الخطوات الفورية التي قد تعيد شعورًا بالأمان والتوقعات المستقرة بحيث لا يشعر الليبيون بأنهم مضطرون للمغادرة؟ وأخيرًا، ما الخدمات العامة—سواء في الصحة أو التعليم أو النقل—الأكثر حاجة إلى تحسين لرفع جودة الحياة ومنح الشباب سببًا لتصور مستقبل داخل ليبيا؟

إن النظر إلى هذه الأسئلة المترابطة جنبًا إلى جنب يدعو صانعي السياسات إلى التفكير ليس فقط في التحديات، بل أيضًا في الفرص التي تنشأ عندما يُنظر إلى التعليم والإدماج والحفاظ على الكفاءات كأجزاء من سوق عمل واحد ديناميكي.

الاقتصاد والخدمات

ناقشت الحوارات تحت محور الاقتصاد والخدمات أربع مجالات: ريادة الأعمال، الطاقة المتجددة، التكنولوجيا المالية، وإدارة النفايات. ولكل منها فجوات سياسية قد تعيق الانتقال الاقتصادي في ليبيا إن لم تُعالج.

ريادة الأعمال .أشار مشاركون من طرابلس وبنغازي إلى الصعوبات التي يواجهها رواد الأعمال بسبب كثرة الإجراءات وطول أمدها عند تأسيس الشركات. فما الإصلاحات العملية التي يمكن أن تساعد في تبسيط إجراءات التسجيل وتخفيف العبء عن المؤسسين الجدد؟ وهل يمكن لإعفاءات ضريبية محددة في السنوات الثلاث الأولى أن تمنح الشركات الناشئة فسحة للبقاء أمام تحديات التدفق النقدي وصعوبة الوصول إلى التمويل؟ إضافة إلى الإصلاحات التنظيمية، للجامعات أيضًا دور حاسم: كيف يمكنها دعم ريادة الأعمال من خلال الحاضنات المشتركة، والتدريب العملي، والتعاون المباشر مع القطاع الخاص؟ وفيما يتعلق بالإدماج، كيف يمكن تمكين مزيد من النساء لبدء مشاريعهن الخاصة—من خلال دوائر الإرشاد، ومساحات العمل المشتركة، أو القروض الصغيرة التي تساعدهن على أن يكنّ محركات رئيسية للنظام الريادي بدل أن يكنّ الاستثناء؟

الطاقة المتجددة .رغم أن ليبيا معروفة باحتياطاتها الضخمة من الوقود الأحفوري، إلا أنها تمتلك أيضًا إمكانات هائلة لتصبح رائدة إقليمية في الطاقة المتجددة إذا ما وضعت رؤية واضحة للقطاع. التحدي هنا ليس تقنيًا، بل سياسيًا: فالانتقال يعتمد بشكل كبير على سياسات ذكية ومتسقة. ما الحوافز التي قد تدفع نحو استثمارات كبيرة في الطاقة المتجددة؟ وكيف يمكن تحديث الشبكات والبنية التحتية القائمة لدعم مشاريع الطاقة الشمسية وغيرها من الطاقة النظيفة؟ وبعيدًا عن الاقتصاد والجغرافيا السياسية، هناك بعد ثقافي: كيف يمكن إعادة تأطير محطات الطاقة الشمسية من مشاريع نُخبوية إلى خيارات عملية تمكّن المواطنين من أن يصبحوا منتجين صغارًا للطاقة؟ إن مثل هذا التحول يمكن أن يسهم في تنويع الاقتصاد ويعيد تشكيل دور ليبيا في خريطة الطاقة العالمية.

التكنولوجيا المالية .في ليبيا، ما يزال القيام بعمليات بسيطة مثل شراء كتاب إلكتروني أو دفع فاتورة خدمات عبر الإنترنت أمرًا صعبًا؛ ليس بسبب نقص التكنولوجيا، بل لأن المعاملات الرقمية لا يمكن أن تكون أكثر موثوقية من النظام المالي الذي يقف خلفها. وهذا يوضح أن الابتكار في التكنولوجيا المالية لا يمكن أن يزدهر قبل معالجة الفجوات الأساسية في البنية المصرفية. والسؤال هو: من أين يبدأ هذا المسار؟ كيف يمكن لليبيا تسريع رقمنة أنظمتها المالية لتأسيس قاعدة مستقرة وموثوقة للابتكار؟ وفي الوقت نفسه، يجب بناء ثقة المواطنين جنبًا إلى جنب مع البنية التحتية. ما أشكال الحماية القانونية أو بروتوكولات الأمن السيبراني التي قد تطمئن المواطنين وتشجعهم على استخدام المعاملات الرقمية دون تردد؟ وفي المستقبل، قد تكون هناك حاجة إلى نهج تدريجي متكيف. فهل يمكن السماح للشركات الناشئة باختبار أدوات الدفع تحت إشراف تنظيمي مخفف قبل تعميمها؟ هذه الخطوات ستكون حاسمة—ليس فقط لترسيخ التكنولوجيا المالية، بل أيضًا لبناء اقتصاد أكثر ترابطًا وتنافسية.

إدارة النفايات .تعاني معظم المدن الليبية من مكبات ممتلئة، ما يشكل مخاطر جسيمة على الصحة العامة والبيئة، ويُفوت في الوقت نفسه فرصًا اقتصادية. ومعالجة هذه الأزمة المتفاقمة تتطلب أكثر من جهود تنظيف قصيرة الأمد؛ بل ينبغي أن تكون جزءًا من رؤية أوسع للتنمية المستدامة. كيف يمكن جعل الاستثمار في إدارة النفايات جزءًا من خطط الإصلاح الاقتصادي في ليبيا؟ خطوة أساسية تكمن في دعم الشركات الصغيرة ورواد الأعمال الذين يرغبون في دخول قطاع إعادة التدوير ومعالجة النفايات، محولين مشكلة عامة إلى فرصة خاصة. وفي الوقت نفسه، يعتمد التغيير المستدام على مشاركة المجتمع: كيف يمكن تشجيع السكان على فرز المخلفات المنزلية كخطوة أولى نحو نظام أنظف؟ كما أن تحقيق أثر واسع يتطلب تعاونًا أوثق بين القطاعين العام والخاص. كيف يمكن لهذين القطاعين العمل معًا لبناء مدن أنظف وأكثر خضرة وجاذبة للاستثمار؟ وأخيرًا، ما المكاسب الاقتصادية طويلة الأجل التي قد تحققها ليبيا من التحول نحو اقتصاد دائري يقلل من النفايات، ويوفر الموارد، ويخلق فرص عمل؟

المؤسسات والحياة العامة

وأخيرًا، تناولت المناقشات تحت محور المؤسسات والحياة العامة قضايا العدالة بين الأجيال، والموازنات التشاركية، وإصلاح دعم الوقود. وكل منها يمثل تحديات معقدة في الحوكمة يجب معالجتها إذا أرادت ليبيا بناء قطاع عام أكثر شمولية وشفافية وتوجهًا نحو المستقبل.

العدالة بين الأجيال .تمتلك ليبيا ثروة نفطية كبيرة، لكنها مورد محدود ينبغي إدارته بحكمة لضمان استفادة الحاضر والمستقبل معًا. ولتحقيق ذلك، يجب على البلاد أن تتجاوز الإنفاق قصير الأجل وتبدأ في وضع أسس للنمو الشامل المستدام. ما الخطوات المطلوبة لإنشاء موازنة وطنية موحدة تتيح التخطيط طويل الأمد؟ وبمجرد وضع هذا الأساس، كيف يمكن إنشاء صندوق ثروة سيادية—على غرار النرويج أو الكويت—يحمي الثروة النفطية ويستثمرها بدلًا من مجرد إنفاقها؟ مثل هذا التحول يتطلب أيضًا إصلاح قواعد الإنفاق الحكومي، عبر الانتقال من موازنات مثقلة بالرواتب إلى استثمارات في التعليم والصحة والبنية التحتية. وفي هذا التصور، كيف يمكن للمؤسسة الليبية للاستثمار أن تعود لخدمة الأجيال الشابة كما كان الهدف منها عند تأسيسها؟ وما الأدوار التي يمكن للشباب أن يلعبوها في صياغة الموازنة ومستقبل الاقتصاد؟

الموازنات التشاركية .مع سعي ليبيا إلى إعادة بناء الثقة بين المواطنين والمؤسسات، قد تمثل الموازنات التشاركية أداة محتملة لتعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة. ولكن لكي تترسخ هذه المقاربة، يجب معالجة عدة أسئلة: ما الرؤية الوطنية الأوسع لليبيا، وكيف يمكن للموازنة التشاركية أن تتماشى معها؟ ما الآليات التي يمكن أن تجعل هذه العملية قابلة للتطبيق محليًا؟ من هم المؤهلون كـ "شباب"، وكيف يُختارون، وكيف تترجم مدخلاتهم إلى قرارات مالية فعلية؟ كما أن الوضوح القانوني ضروري: أي القوانين تدعم حاليًا الموازنات التشاركية، وما التحديثات القانونية أو السياسية اللازمة لتمكينها؟ وأخيرًا، يثير التنفيذ سؤالًا عمليًا حول الملكية: هل ينبغي أن تقود البلديات هذه العملية، أم وزارة الشباب، أم جهة أخرى بالكامل؟

إصلاح دعم الوقود .أصبح نظام دعم الوقود في ليبيا، الذي كان يُنظر إليه يومًا كركيزة للعقد الاجتماعي، مصدرًا للإفراط في الاستهلاك، والتهريب، وتحويل الأموال العامة بعيدًا عن التنمية. والسؤال أمام صانعي السياسات لم يعد ما إذا كان الإصلاح ضروريًا، بل كيف يمكن تنفيذه دون إثارة رد فعل شعبي سلبي. ما الخطوات التدريجية التي يمكن اتخاذها لاستبدال الدعم العيني تدريجيًا بمخصصات نقدية مباشرة للفئات الأكثر ضعفًا؟ كيف يمكن لآليات رقابة أقوى—مثل تتبّع الوقود عبر الأقمار الصناعية أو تشديد ضوابط التوزيع—أن تساعد في الحد من التهريب والهدر؟ في الوقت نفسه، ما التدابير اللازمة لضمان إعادة استثمار وفورات الدعم في قطاعات غير مطوّرة مثل النقل العام أو الزراعة أو السياحة؟ وبالنظر إلى استمرار الفساد وضعف المؤسسات، كيف يمكن تعزيز الشفافية والإنفاذ القانوني لإقناع المواطنين بأن الإصلاح سيخدم الصالح العام؟

الخاتمة

ترسم هذه الأسئلة والتأملات مجتمعةً صورة عن مدى تعقيد المشهد الاقتصادي الليبي، وما يحمله من فرص وتحديات. وهي لا تقدم حلولًا سريعة أو سهلة، لكنها تبرز الحاجة الملحة إلى أن يطور صانعو السياسات والخبراء وأصحاب المصلحة رؤية اقتصادية طويلة الأجل للبلاد. لقد كان أحد أبرز العوائق أمام التقدم في ليبيا عادة كل حكومة أو وزارة جديدة في إلغاء خطط سابقتها والبدء من الصفر. وقد أدى هذا النمط من إعادة الاختراع المستمرة إلى إيقاف جهود التنمية قبل أن تتمكن من تحقيق نتائج ملموسة، وكانت كلفته دائمًا تقع على المواطنين. والمضي قدمًا يتطلب وضع خطة منسقة بعناية، متعددة القطاعات، قائمة على رؤية مشتركة، تُطوَّر عبر الوزارات، وتستمر عبر الحكومات المتعاقبة لضمان الاستمرارية والاستقرار والأثر.

فوق وأسفل: في 16 يونيو 2025، استضافت منصة المتوسط بجامعة لويس حدثًا بارزًا شكّل ختام عام كامل من الأبحاث والحوار الذي قاده الشباب حول مستقبل ليبيا الاجتماعي والاقتصادي، بدعم من صندوق التنمية الليبي (LDTF). وقد تخلل الحدث جلسة نقاشية تناولت أصوات الشباب وتحديات التنمية المحلية في ليبيا، إلى جانب معرض فوتوغرافي من الكتاب المصور الذي أنتجه البنك الدولي "ظلال ليبيا: التناقضات، الأمل، والصمود". كما شهدت الفعالية عرضًا موسيقيًا بعنوان "أصوات طرابلس" قدّمه الفنان الليبي سفيان عرعارة.

منصة المتوسط – جامعة لويس 2025 ©
فيلا إميلياني 14، 00197 روما، إيطاليا
الهاتف: 5052 8522 06 (39+)
الموقع الإلكتروني: https://mp.luiss.it

LUISS
Mediterranean Platform
School of Government

THE WORLD BANK
IBRD • IDA

LDTF
LIBYA DEVELOPMENT TRUST FUND
الصندوق الاستئماني لتنمية ليبيا

unimed
Unione delle Università del Mediterraneo
Mediterranean Universities Union
Union des Universités de la Méditerranée
إتحاد الجامعات المتوسطية